

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والسبعون

الجلسة العامة ٨٤

الثلاثاء، ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٢١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بوزكير (تركيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ١٢٧ من جدول الأعمال (تابع)

مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه
والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): التزمت الدول الأعضاء، في الإعلان المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة (القرار ١/٧٥)، ببث حياة جديدة في المناقشات المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن. ولذلك، فقد ركزت جهودي، بصفتي رئيس للجمعية العامة، على كفالة توافر الظروف اللازمة لحسن سير المفاوضات الحكومية الدولية على الرغم من القيود المتصلة بالجائحة.

ومع أخذ ذلك المنظور في الاعتبار، أعلنت عن تعيين رئيسين مشاركين في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠، أي قبل وقت طويل من موعد إعلان هذه التعيينات في الدورات السابقة، لإتاحة الفرصة للدول الأعضاء لبدء مشاوراتها في الوقت المناسب. وكذلك شجعت الوفود على استكشاف إمكانية بدء المفاوضات الحكومية الدولية في أوائل عام ٢٠٢١ وزيادة عدد الاجتماعات التي ستعقد خلال هذه الدورة.

وكان هدفي هو إتاحة الوقت الكافي للمفاوضات الحكومية الدولية لدفع الحوار قدماً والتعويض عن تقليص الاجتماعات في الدورة الرابعة والسبعين بسبب جائحة مرض فيروس كورونا. وقد قادت الرئيستان المشاركتان، السفيرتان آل ثاني وفرونيتسكا، العملية باقتدار خلال هذه الدورة وعرضتا ورقة العناصر المتعلقة بأوجه التقارب والاختلاف بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن والتي عممتها على الدول الأعضاء في ١٢ أيار/مايو.

وظللت أنا ومكتبي في حوار مستمر مع جميع الوفود والمجموعات طوال العام. وبعد جولة مكثفة أخرى من المشاورات مع جميع المجموعات الرئيسية، عمم مشروع مقرر بشأن التمديد في ١١ حزيران/يونيه لمواصلة المفاوضات الحكومية الدولية في الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة. وبالنظر إلى أن هذا التمديد تقني، فإن مشروع المقرر وتوقيته يتسقان مع مقررات التمديد الصادرة عن الدورات السابقة. وقدمت مجموعتان من البلدان فيما بعد تعديلات مقترحة، عممت أيضاً على الدول الأعضاء.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)



يستهدف إحالة أعمال المفاوضات الحكومية الدولية إلى الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة.

وفيما يتعلق بالمناقشة حتى الآن بشأن مشروع المقرر الشفوي، لكي نتوصل إلى توافق في الآراء للمضي قدماً بهذه العملية إلى الدورة المقبلة للجمعية العامة، أود أن أطرح الاقتراح التالي لكي تنتظر فيه الجمعية العامة. ويقضي هذا الاقتراح بتضمين الجملة التالية في نهاية الفقرة الأولى من مشروع المقرر الشفوي،

”والتزام رؤساء الدول والحكومات الذين يمثلون شعوب العالم ببث حياة جديدة في المناقشات المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن“.

ومن ثم، سيكون نص الفقرة ١ من مشروع المقرر الشفوي على النحو التالي:

”تقرر أن تعيد تأكيد الدور المحوري للجمعية العامة فيما يتعلق بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن

والتزام رؤساء الدول والحكومات الذين يمثلون شعوب العالم ببث حياة جديدة في المناقشات المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن“.

وآمل أن يوافق أعضاء الجمعية العامة على هذا التعديل المقترح لمشروع المقرر الشفوي.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكركم، سيدي الرئيس، على قيادتكم وعلى تكليف السفيرة فرونيتسكا وتكليفني أنا بهذه المهمة الهامة. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديري للدول الأعضاء على المشاركة الكبيرة والنشطة التي ساعدتنا على تقديم ورقة عناصر من الرئيسيتين المشاركتين، والتي هي نتاج هذه العملية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثلة الدائمة لقطر على بيانها وعلى أفكارها بشأن مشروع المقرر الشفوي، وكذلك على التعديل الذي اقترحتته المشروع.

وقد عقدتُ جلسة للجمعية العامة في ١٦ حزيران/يونيه للنظر في هذا البند من جدول الأعمال. وأخذ أكثر من ٣٥ وفداً الكلمة بالنيابة عن مختلف المجموعات والبلدان. وكانت تلك المناقشة من أكثر المناقشات حيوية في الدورة الخامسة والسبعين، حيث أعربت فيها الدول الأعضاء عن مجموعة من المواقف. وبعد الاستماع بعناية إلى جميع الوفود، بدا لي أن هناك حاجة إلى مزيد من الوقت للنظر في بعض المسائل ولمواصلة المشاورات بين الدول الأعضاء. ولذلك، علقت النظر في هذا البند من جدول الأعمال حتى اليوم.

إن الجمعية العامة هي الجهاز المختص الوحيد الذي يتخذ أي مقرر بشأن هذه المسألة. وكانت مقررات التمديد تتخذ دائماً بتوافق الآراء في السنوات السابقة. ويحدوني الأمل في أن تتوصل الدول الأعضاء إلى توافق في الآراء بشأن المسائل التي أثّرت في الجمعية العامة في ١٦ حزيران/يونيه حتى يتسنى اعتماد مشروع مقرر التمديد لهذا العام أيضاً دون تصويت، كما حدث في السنوات السابقة.

وقبل المضي قدماً، أرى أن الممثلة الدائمة لقطر، التي تشارك كذلك في رئاسة عملية المفاوضات الحكومية الدولية، تطلب الكلمة.

السيدة آل ثاني (قطر) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالقول إنه لشرف عظيم وامتنياز كبير لي أن أتولى منصب الرئيسة المشاركة - مع السفيرة يوانا فرونيتسكا، الممثلة الدائمة السابقة لبولندا لدى الأمم المتحدة - للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن خلال هذه الدورة الخامسة والسبعين.

وأود أن أشير إلى الرسالة المؤرخة ١٢ أيار/مايو، التي أوصينا فيها أنا والسفيرة فرونيتسكا، بصفتنا رئيسيتين مشاركتين لعملية المفاوضات الحكومية الدولية خلال هذه الدورة، بتمديد أعمال المفاوضات الحكومية الدولية إلى الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة استناداً إلى ”ورقة عناصر الرئيسيتين المشاركتين حول أوجه التقارب والاختلاف بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة“. وبناءً على توصيتنا، قدم الرئيس إلى الدول الأعضاء في ١١ حزيران/يونيه مشروع مقرر شفوي

الحكومية الدولية أن تمضي قدماً. وتذكرنا تلك الجلسة والمناقشة التي نجريها اليوم بأن الجوهر الحقيقي للأمم المتحدة هو إمكانية التعبير بحرية عن الاختلافات حتى يمكن إيجاد حلول من خلال الحوار وبناء الثقة.

كما أننا ممتنون لأن التعديل الذي اقترحنه في رسالتنا المؤرخة ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٢١ يمكن أن تنتظر فيه الدول الأعضاء في بيئة مفتوحة وشفافة. وكان ذلك في حد ذاته إنجازاً لأنه أتاح لنا أن نسجل آراءنا ووجهات نظر دول أعضاء أخرى، وهو ما لم يكن ليحدث لو جرت المناقشة في إطار المفاوضات الحكومية الدولية.

والواقع أن المناقشة ساعدتنا في التعرف على مواقف الدول الأعضاء بصورة أكمل - أكثر بكثير مما في المناقشات المتكررة في المفاوضات الحكومية الدولية. كما أنها أظهرت الحاجة إلى أن نجسد في عملنا الموقف الأفريقي المشترك على نحو أفضل، وكما هو منصوص عليه في توافق آراء إزولويني وإعلان سرت، اللذين تؤيدهما مجموعة الأربعة بالكامل.

واسمحوا لي أن أؤكد من وجهة نظرنا أن تمديد المفاوضات الحكومية الدولية لم يتم اعتباره، ولا ينبغي ذلك أبداً، امتداداً تقنياً، لأن ذلك التفاهم من شأنه أن يقوض قدرتنا على تحسين وتبسيط العملية في ضوء العمل الذي أنجز في الدورة السابقة. كما أن التمديدات التقنية هي مؤشر سلبي جداً للأشخاص الذين يمثلهم، إذ تعني ضمناً أنه لم يتم إنجاز أي عمل موضوعي جديد في الدورة السابقة، وهو ما لا ينطبق على بند جدول الأعمال الذي ننظر فيه اليوم. كما أن ذلك لن ينصف الجهود الكبيرة التي تبذلها الرئيستان المشاركتان.

إن إصلاح مجلس الأمن هو مسألة رئيسية بالنسبة لجميع الدول الأعضاء، ويجب النظر بعناية ودقة في أي مسائل تتعلق بهذا الموضوع. سيكون هناك دور للآراء المتباينة، ولكنها جزء أصيل من المناقشات التي تُجرى يومياً في الجمعية العامة. ومجلس الأمن ليس استثناء.

إننا عند تقديم تعديلاتنا هذا لم نكن ننوي أبداً الفوز أو الخسارة بل أردنا الجلوس والتفاوض. إن الحوار والاستعداد للتعاون هما دائماً أنسب

وأود أن أسمع من مقدم التعديل الشفوي، الممثل الدائم للبرازيل، الذي سيتكلم باسم مجموعة الأربعة. أود أن أسمع آراءه بشأن بيان الممثلة الدائمة لقطر الذي استمعنا إليه للتو.

السيد كوستا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم مجموعة الأربعة - ألمانيا والهند واليابان وبلدي البرازيل - لكي أقول بضع كلمات لشرح موقفنا بعد الاستماع إلى بيان السفارة علياء أحمد سيف آل ثاني.

أولاً وقبل كل شيء، اسمحوا لنا أن نعرب عن خالص امتناننا للعمل القيم الذي قامت به السفارة آل ثاني في تيسير المشاورات مع الدول الأعضاء بغية إيجاد نص مقبول لمشروع المقرر الشفوي الذي ننظر فيه اليوم. لقد أظهرت في تلك المشاورات نفس المهارات التي أتاحت لها القيادة الناجحة للمفاوضات بشأن الإعلان بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة (القرار ١/٧٥) والمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن التي عُقدت هذا العام. أشكر السفارة آل ثاني على كل جهودها.

إن مجموعة الأربعة مستعدة لقبول الاقتراح الذي قدمته السفارة آل ثاني بإدراج الإشارة في مشروع المقرر الشفوي إلى التزام رؤساء الدول والحكومات الذين يمثلون شعوب العالم ببث حياة جديدة في إصلاح مجلس الأمن. فمن شأن ذلك أن يمنحنا الثقة بأن هناك اتفاقاً واسع النطاق بين الدول الأعضاء بشأن نقطة واحدة على الأقل - وهي أنه يجب علينا أن نستجيب لهذه الدعوة الهامة التي وجهها مؤخرًا قادتنا في الإعلان بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة.

كما نتفق معكم تماماً، سيدي الرئيس، على أن الجلسة العامة المعقودة يوم الأربعاء (A/75/PV.80) كانت - كما قلتم في رسالتكم المؤرخة ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٢١: "واحدة من أكثر المناقشات حيوية في الدورة الخامسة والسبعين، حيث أعربت الدول الأعضاء عن مجموعة من المواقف".

ولقد أُتيحت في الأسبوع الماضي للدول الأعضاء فرصة عرض وجهات نظرها المختلفة بشأن الكيفية التي ينبغي بها للمفاوضات

الشفوي. وبالنسبة لنا، فإن بث حياة جديدة يعني اتخاذ إجراءات لوضع العملية بطريقة تسمح بإحراز تقدم ملموس نحو هدفنا النهائي.

ولهذا السبب نحن نؤيد التعديل الشفوي المقترح على مشروع المقرر الشفوي. ورغم أننا نعتقد أن التعديل المقترح سيكون مفيداً في المساعدة على تمهيد الطريق للدورة السادسة والسبعين إلا أننا استمعنا إلى مختلف الآراء التي تم الإعراب عنها ونفهم أن الأمر ليس كذلك بالنسبة لآخرين. ونحن نقدر المرونة التي أبدتها مجموعة الأربعة في هذا الصدد.

ولذلك فإن مجموعة مقدمي مشروع القرار L.69 تؤيد مشروع المقرر الشفوي بصيغته المعدلة، في الاقتراح الذي قدمته السفارة آل ثاني، لإدراج إشارة إلى التزام رؤساء الدول والحكومات الذين يمثلون شعوب العالم ببث حياة جديدة في المناقشات المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن.

وسنواصل مناصرتنا للموقف الأفريقي المشترك - كما هو مبين في توافق آراء إزولويني وإعلان سرت - حتى يتم تجسيده كما ينبغي في ورقة عناصر الرئيسيتين المشاركتين المتعلقة بأوجه التقارب والاختلاف بشأن مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد الأعضاء والمسائل ذات الصلة. ونأمل أن يؤخذ هذا النداء في الاعتبار في الدورة المقبلة للمفاوضات الحكومية الدولية. ونتطلع إلى الفرصة لمواصلة صقل ورقة عناصر الرئيسيتين المشاركتين حتى تجسد بشكل أفضل الموقف الكامل لجميع الدول الأعضاء وتجسد واقع المناقشات.

إن مشروع قرار التمديد هو خطوة هامة لضمان أن تكون لدينا عملية تتسم بأكبر قدر من المساواة والتركيز على تحقيق النتائج. ونعتقد أن الانخراط في هذه الدورة قد ساعدنا على الاقتراب من فهم ما هو مطلوب منا للتقدم إلى الخطوة التالية. إن هذه عملية تحركها الدول الأعضاء، ومن الضروري أن تتمكن الدول الأعضاء من الدخول في حوار مفتوح وتحديد أفضل طريقة لتشكيل مختلف جوانب العملية.

وفي الختام، تكرر مجموعة مقدمي مشروع القرار L.69 الإعراب عن التزامنا بتحقيق إصلاح مجلس الأمن ومواصلة العمل البناء مع جميع الدول الأعضاء من أجل إحراز تقدم ملموس.

وسيلة لإيجاد حلول مقبولة. ونأمل أن تتمكن جميع الدول الأعضاء من الموافقة على اعتماد مشروع المقرر الشفوي، بصيغته المعدلة شفويا من قبل السفارة آل ثاني، وبها إشارة إلى الالتزام ببث حياة جديدة في إصلاح مجلس الأمن. إذا حدث ذلك، نأمل أيضاً أن نتضمن خلال الدورة السادسة والسبعين من الوفاء بتلك الكلمات الصادرة عن رؤساء دولنا وحكوماتنا، وأن نجعل المفاوضات الحكومية الدولية في نهاية المطاف عملية فعالة وموجهة نحو تحقيق النتائج.

ونؤكد لجميع الدول الأعضاء التزامنا ومواصلة العمل معها من أجل تحقيق إصلاح مبكر لمجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لكي أفهم ما إذا كان هناك توافق في الآراء حول الاقتراح الذي قدمته ممثلة قطر، أود أن أعطي الكلمة لعدة وفود، بدءاً بممثلة سانت فنسنت وجزر غرينادين، التي ستتكمّل باسم مجموعة مقدمي مشروع القرار L.69.

السيدة ديشونغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على السماح لي بأخذ الكلمة مرة أخرى باسم مجموعة مقدمي مشروع القرار L.69، وهي مجموعة متنوعة مؤيدة للإصلاح من البلدان النامية ولصالح العدالة والسيادة والمساواة في إصلاح مجلس الأمن - في العملية والنتائج على حد سواء.

إنه من دواعي سرورنا أن الوفود تمكنت من العمل معاً للتوصل إلى حل وسط. وأود أن أشيد بالسفيرة آل ثاني على قيادتها وعملها المتميز في تيسير التوصل إلى نتيجة مقبولة لجميع المعنيين. كما أشرنا في بياننا المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٢١ (انظر A/75/PV.80)، نعتقد أن النداء الذي أطلقه قادة العالم في الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، ومن خلال الإعلان بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة (القرار ١/٧٥)، من أجل بث حياة جديدة في المناقشات المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن، والذي هو عنصر جوهري في توجيه عملنا، يستحق أن يُدرج في مشروع المقرر

وأود بداية أن أتوجه بالشكر لكم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة عامة أخرى للجمعية العامة مكرسة لاعتماد مشروع مقرر شفوي بشأن إصلاح مجلس الأمن.

وأود أن أؤكد مجددا التزام أفريقيا القوي بالنهوض بمسألة إصلاح مجلس الأمن الهامة لكي يجسد بشكل أفضل الحقائق الجغرافية السياسية الراهنة، بما في ذلك تصحيح الظلم المعترف به الذي لا تزال أفريقيا تعاني منه. ولذلك نظل ملتزمين بالتزاما ثابتا بإجراء إصلاح شامل وهاذف لمجلس الأمن.

وفي ذلك الصدد، نشيد بقيادة الرئيسين المشاركين، السفيرتين جوانا فرونييتسكا وعلياء أحمد سيف آل ثاني، وتقانيهما في تيسير عملية الإصلاح ونشكرهما على تزويدنا بورقة العناصر المتعلقة بأوجه التقارب والاختلاف بشأن مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة.

ونود أن نكرر الإعراب عن امتناننا الصادق للرئيسين المشاركين على تجسيدهما - في القسم المتعلق بالأوجه العامة للتقارب والاختلاف في ورقة العناصر التي أعدتها - للاعتراف والدعم الواسعين النطاق من الدول الأعضاء فيما يتعلق بالتطلع المشروع لأفريقيا إلى الاضطلاع بدورها الصحيح على الساحة العالمية، بما في ذلك من خلال زيادة حضورها في مجلس الأمن على النحو المبين في توافق آراء إزولويني، الذي اعتمده الاتحاد الأفريقي. ونشكر أيضا الرئيسين المشاركين على تجسيدهما الدقيق لوجهة النظر التي تعتبر معالجة الظلم التاريخي الواقع على أفريقيا أولوية.

وفي هذه المرحلة، نود أيضا أن نسجل شكرنا وتقديرنا العميقين لكم، سيدي الرئيس، على المشاورات الواسعة التي شاركنم فيها. ونؤكد من جديد أن توافق آراء إزولويني وإعلان سرت ريكيزتان أساسيتان للموقف الأفريقي الموحد والقرارات التي توصل إليها رؤساء الدول والحكومات الأفريقية، الذين يمثلون صوت الشعب الأفريقي. وتدافع هذه القرارات عن تطلعاتنا المشتركة إلى التمثيل الكامل لأفريقيا في جميع أجهزة صنع القرار في الأمم المتحدة - لا سيما مجلس الأمن،

السيد العتيبي (الكويت): أتشرف بإلقاء هذا البيان باسم الدول الأعضاء في مجموعة الدول العربية. ويطيب لي أن أستهل هذا البيان بالإعراب عن خالص تقدير المجموعة العربية ودعمها لسعادتكم وسعادة الرئيسين المشاركين، السفيرة علياء آل ثاني، الممثلة الدائمة لدولة قطر، والسفيرة جوانا فرونييتسكا، الممثلة الدائمة لبولندا، على قيادتهما الحكيمة لعملية المفاوضات الحكومية الدولية خلال الدورة الحالية وجهودكم المقدرة في التوصل إلى حل وسط مقبول للجميع فيما يتعلق بمشروع المقرر الشفوي المقدم أمامنا اليوم بهدف دفع المناقشات نحو الإصلاح الشامل المنشود لمجلس الأمن.

وفي هذا الإطار، أود إعادة تأكيد دعم المجموعة العربية لمشروع المقرر هذا بصيغته المعدلة المقترحة من سعادة السفيرة علياء آل ثاني، ممثلة قطر، لضمان انتقال سلس من خلال اعتماده، بما يتيح للدول الأعضاء مواصلة العمل بشكل جماعي خلال الدورة القادمة لصياغة تفاهم مشترك يوفر الأرضية اللازمة للتوصل إلى حل توافقي يؤدي إلى إصلاح حقيقي وشامل لمجلس الأمن.

ويأتي موقف المجموعة العربية في إطار تمسكها بأن المفاوضات الحكومية الدولية هي المحفل الوحيد للتوصل إلى اتفاق حول توسيع مجلس الأمن وإصلاحه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٥٥٧/٦٢، الذي يدعو، من ضمن أمور أخرى، إلى التوصل إلى حل يحظى بأوسع قبول سياسي ممكن بين الدول الأعضاء.

وختاما، تعيد المجموعة العربية تأكيد عزمها على المساهمة بإيجابية وفعالية في إطار المفاوضات الحكومية الدولية خلال الدورة القادمة للتوصل إلى إصلاح حقيقي وشامل لمجلس الأمن، كما نؤكد على أهمية الحفاظ على تماسك العضوية العامة والتحلي بالمرونة لتحقيق توافق في الآراء بين الدول الأعضاء. ونجدد شكرنا لسعادتكم وسعادة الرئيسين المشاركين على قيادتهما وجهودهما القيمة في إدارة مناقشاتنا خلال هذه الدورة.

السيد كابا (سيراليون) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن آخذ الكلمة مرة أخرى باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي.

ولا تزال المجموعة الأفريقية ملتزمة بإجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن، على أساس المجموعات الخمس المبينة في المقرر ٥٥٧/٦٢، وسنواصل المشاركة في عملية المفاوضات الحكومية الدولية من أجل بناء توافق في الآراء يتسق مع المقرر ٥٥٧/٦٢ ويكون في صالح الموقف الأفريقي الموحد على النحو المنصوص عليه في توافق آراء إزولويني وإعلان سرت. ونأمل أن يجري البناء على الوثيقة المرحلة إلى الدورة السادسة والسبعين من الجمعية العامة بطريقة تتسم بحسن النية والشفافية من خلال عملية تقودها الدول الأعضاء في المنظمة.

وفي هذه المرحلة، نود أن نعرب عن امتناننا لجميع الدول الأعضاء ومجموعات الضغط التي واصلت تأييد الموقف الأفريقي الموحد بشكل لا لبس فيه، على النحو المبين في توافق آراء إزولويني وإعلان سرت. ونتطلع إلى العمل مع الجميع للبناء بشكل جماعي وتعاوني على المكاسب التي تحققت لصالح الموقف الأفريقي الموحد، ونأمل أن تتضمن إلينا الدول الأعضاء وجماعات الضغط تأييدا لمعالجة الظلم التاريخي الذي وقع على القارة الأفريقية وشعوبها. ونحث الجميع على الانضمام إلينا في تفعيل قضيتنا العادلة المتمثلة في تمثيل أفريقيا تمثيلا عادلا في مجلس الأمن، تمشيا مع توافق آراء إزولويني وإعلان سرت.

وأود أن أختتم بياني بالإشادة مع التقدير العميق بجهود جميع الدول الأعضاء لالتزامنا الجماعي بعملية شفافة وشاملة للجميع تقضي إلى اعتماد مشروع مقرر التمديد بتوافق الآراء. وقد انضمت لجنة الاتحاد الأفريقي التي تضم عشرة رؤساء دول وحكومات المعنية بإصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجموعة الدول الأفريقية إلى توافق الآراء بروح من الحفاظ على الوحدة والثقة المتبادلة فيما بين الدول الأعضاء والمضي قدما في إصلاح مجلس الأمن وفقا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وكذلك فحوى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠) والمبادئ المبينة في المقرر ٥٥٧/٦٢.

ونتطلع إلى الدفع بهذه العملية في الاتجاه الصحيح. ونحن هنا اليوم للإصغاء والتأكد من أننا نحزز تقدما ملموسا واعتماد مشروع مقرر التمديد.

الجهاز الرئيسي لصنع القرار بشأن المسائل المتصلة بالسلم والأمن الدوليين.

وتتطلع مجموعة الدول الأفريقية إلى الاستفادة من المكاسب التي تحققت خلال الدورة الخامسة والسبعين للمفاوضات الحكومية الدولية؛ والعمل بشكل بناء مع جميع الدول الأعضاء ومجموعات الضغط؛ وإجراء مناقشات شاملة بشأن ورقة العناصر التي أعدتها الرئيسة المشاركتان بهدف البناء على أوجه التقارب والحد من أوجه الاختلاف؛ وكفالة أن ينعكس كامل مضمون المناقشات التي جرت في المفاوضات الحكومية الدولية في دورتها الخامسة والسبعين والتي ستجري في الدورة المقبلة في ورقة عناصر الرئيستين المشاركتين في المستقبل.

وننوه مع التقدير بأن الرئيستين المشاركتين أشارتا في ورقتهما إلى أن زيادة العضوية في كلتا الفئتين الدائمة وغير الدائمة في مجلس الأمن تحظى بتأييد واسع من عدد كبير من الدول الأعضاء. ونود أن نؤكد مجددا أن إحدى المسائل التي تحظى بأكبر قدر ممكن من توافق الآراء من عملية المفاوضات الحكومية الدولية أنه ينبغي تمثيل أفريقيا في فئة العضوية الدائمة، خاصة وأن المنطقة الأفريقية ليست ممثلة في تلك الفئة. هذا علاوة على أنه يجب معالجة نقص تمثيل المنطقة الأفريقية في فئة العضوية غير الدائمة.

ولذلك ستواصل أفريقيا التأكيد على الحاجة إلى توسيع فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة الحاليين في المجلس ليصبح المجلس أكثر تمثيلا وكفاءة وشفافية - مما يعزز فعاليته وشرعيته في تنفيذ قراراته.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأثني عليكم، سيدي الرئيس، لأنكم أشرت في مشروع المقرر الشفوي بتمديد مواقف الدول الأعضاء ومقترحاتها، المبينة في الوثيقة الإطارية ومرافقها اللذين عممهما رئيس الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة فضلا عن ورقة العناصر التي أعدتها الرئيستان المشاركتان بشأن أوجه التقارب والاختلاف، إلى الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة.

وأشير، في ذلك الصدد، إلى الموقف الأفريقي المشترك الذي قدمته ممثلة إريتريا باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/75/PV.80)، والذي يعكس قرارات رؤساء الدول والحكومات الأفريقية بشأن إصلاح مجلس الأمن.

وقبل أن نشرع في البت في مشروع المقرر الشفوي والتعديل الشفوي المقترح عليه، سنستمع أولاً إلى المتكلمين المتبقين لتعليل التصويت قبل التصويت. وأود أن أذكر الوفود في ذلك الصدد بأن البيانات التي يدلي بها تعليلاً للتصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تتلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد سينيرليوغلو (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثلة الدائمة لقطر، السفيرة علياء آل ثاني، على جهودها المتقانية بوصفها الرئيسة المشاركة لعملية المفاوضات الحكومية الدولية. إننا نؤيد تماماً الطريق إلى الأمام الذي حددته للتو. ومن المهم أن يعتمد مشروع المقرر الشفوي الذي عرض علينا من أجل تمديد المفاوضات الحكومية الدولية إلى الدورة السادسة والسبعين بتوافق الآراء.

فتوافق آراء الجمعية العامة فيما يتعلق بمسألة بتلك الأهمية بالنسبة لجميع الدول الأعضاء أمر لا بد منه. ولتحقيق ذلك، يتعين علينا جميعاً أن نكون إيجابيين ومستشرفين للمستقبل وساعين إلى تحقيق توافق الآراء. وتحقيقاً لذلك، نقدر تقديراً كبيراً الجهود المكثفة التي بذلت منذ جلستنا السابقة (انظر A/75/PV.80). فقد أظهر لنا ذلك مرة أخرى أننا نستطيع بالفعل أن نجد تقارباً حول القضايا التي توحدنا. ولن يتسنى المضي قدماً في إصلاح مجلس الأمن إلا بروح السعي إلى توافق الآراء كطريقة عمل. فينبغي لنا ألا ننسى ذلك.

إننا، بقبولنا مقترح السفيرة آل ثاني اليوم، نوافق على تعديل مشروع القرار الشفوي بإضافة إشارة إلى الإعلان المتعلق بإحياء الذكرى الخامسة والسبعين للأمم المتحدة (القرار A/75/1)، الذي اعتمده رؤساء دولنا وحكوماتنا بتوافق الآراء. وذلك ما يؤكد أهمية التوصل إلى حلول بتوافق الآراء مرة أخرى.

السيد ستيفانيلى (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعنا باهتمام إلى البيانات التي أدلى بها اليوم. ونود بداية أن نعرب، باسم مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء، عن تقديرنا لمبادرة السفارة آل ثاني، الممثلة الدائمة لقطر. وننوه بتقانيها القوي في عملية المفاوضات الحكومية الدولية ونثني على جهودها الرامية إلى استعادة نهج يقوم على توافق الآراء.

وكما ذكرت في مداخلتي يوم الأربعاء (انظر A/75/PV.80)، فإن الاتحاد من أجل توافق الآراء كان جهة فاعلة مسؤولة وبناءة ومنفتحة باستمرار على الحوار والشمولية. وظللنا دائماً نفضل المنهجية القائمة على توافق الآراء ونسهم فيها بنشاط، لأننا مقتنعون تماماً بأن هذه هي أنسب السبل وأكثرها فعالية للمضي قدماً بمسألة معقدة وهامة مثل إصلاح مجلس الأمن.

وتمشياً مع تلك الروح الموحدة، سنتجنب الانخراط، في هذه المناسبة، في أي اختلاف في الرأي. وللتغلب تماماً على الوضع الذي نجد أنفسنا فيه، سنقتصر على القول بأننا مستعدون، من أجل تحقيق المصلحة العامة للعملية، لدعم مقترح الممثلة الدائمة لقطر. ونحن على استعداد لدعمكم، السيد الرئيس، إذا رغبت في أن يرد هذا المقترح في النسخة الجديدة من مشروع مقرركم الشفوي الذي سيقدم إلى الجمعية العامة.

ونتطلع إلى استئناف المناقشات بشأن إصلاح مجلس الأمن في سياق المفاوضات الحكومية الدولية في الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة. ولتطمئنوا إلى أن مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء ستظل جهة فاعلة إيجابية وبناءة ومتفاعلة تماماً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أرى أن هناك توافقاً في الآراء بين المجموعات فيما يتعلق بالمقترح الذي قدمته ممثلة قطر. وأود كذلك أن أقول إنني مسرور لرؤية الاعتراف الواسع والدعم العريض من الدول الأعضاء، في عملية المفاوضات الحكومية الدولية، للدعوة المشروعة التي أطلقتها البلدان الأفريقية لتصحيح الظلم التاريخي الذي لحق بالقارة.

السيد تيرومرتي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أضيف صوت وفد بلدي المؤيد للمقترح الذي قدمته الممثلة الدائمة لقطر والرئيسة المشاركة للمفاوضات الحكومية الدولية، السفيرة علياء آل ثاني. كما أقدم بخالص الشكر إلى السفيرة آل ثاني على جهودها البناءة والمثمرة للغاية في تيسير المشاورات بين الدول الأعضاء من أجل إيجاد نص مقبول لمشروع المقرر الشفوي المعروض علينا اليوم.

إننا، بموافقتنا على إدراج وعد قادتنا ببحث حياة جديدة في المناقشات المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن في مشروع قرار التمديد، نؤكد من جديد أن ما نخطر فيه في المفاوضات الحكومية الدولية ليس مجرد سلسلة من المناقشات الأكاديمية. فولايتنا هي إنجاز إصلاح مجلس الأمن، وليس مجرد مناقشته إلى ما لا نهاية. ويسرنا أن مقترح قطر قادر على إدراج ذلك الجانب الهام في مشروع المقرر الشفوي بشأن التمديد.

وكما أكدنا خلال الأشهر القليلة الماضية، فإننا ننظر إلى مشروع المقرر الشفوي بشأن تمديد المفاوضات الحكومية الدولية، لا على أنه إجراء شكلي تقني، بل كوسيلة مهمة لإدراك التقدم المحرز خلال الدورات السابقة وإعطاء التوجيهات للمضي قدما. وقد انخرطنا في مشاورات واسعة النطاق مع الدول الأعضاء والتجمعات خلال الأيام القليلة الماضية بغية التوصل إلى نتيجة مناسبة اليوم.

وقد وجدنا في جميع الأعمال التي شاركنا فيها أن هناك رغبة عارمة في المضي قدما بالجولة المقبلة من المفاوضات الحكومية الدولية بطريقة مركزة وموضوعية. ونقدر، في ذلك السياق، جهود الرئيستين المشاركتين في تقديم ورقة عناصرهما بشأن أوجه التقارب والاختلاف بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة، التي تشمل تحسين الهيكل وإدخال بعض السمات. وذلك يعطينا أساسا مفيدا نبدأ منه مناقشتنا في الدورة المقبلة.

ونعرب مرة أخرى عن تأييدنا للموقف الأفريقي المشترك - كما هو منصوص عليه في توافق آراء إزولويني وإعلان سرت - الذي يجري تفصيله بشكل كامل في الجزء المتعلق بالتقارب من ورقة العناصر

وأخيرا، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على القيادة التي أظهرتموها طوال العملية. فحكمتمكم وانفتاحكم على الحوار مهدا الطريق إلى النتيجة الناجحة اليوم. وسنواصل العمل بنشاط مع الأعضاء في الدورة المقبلة للجمعية العامة للتوصل إلى المزيد من توافق الآراء بشأن المسائل التي توحدها. إننا نؤمن إيمانا راسخا بفضيلة طابع الإصلاح الذي تقوده الدول الأعضاء في إطار المفاوضات الحكومية الدولية. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى تأييد مشروع المقرر الشفوي بصيغته المعدلة بمقترح الرئيسة المشاركة.

السيد هلال (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أعرب عن خالص امتناننا للرئيسة المشاركة للمفاوضات الحكومية الدولية - الممثلة الدائمة لقطر، السفيرة آل ثاني - ولكم، سيدي الرئيس، على جهودكم والتزامكم بالحفاظ على توافق الآراء بشأن مشروع المقرر الشفوي الرامي إلى تمديد المناقشات بشأن إصلاح مجلس الأمن إلى الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة، وفقا للممارسة المتبعة.

إن المغرب ينظر إلى إصلاح مجلس الأمن كجزء من الإصلاح الشامل للأمم المتحدة الرامي إلى تنشيط المنظمة وتعزيز دورها وزيادة الثقة في تعددية الأطراف بغية التغلب على تحديات القرن الحادي والعشرين. ولذلك فإننا ملتزمون التزاما راسخا بالمفاوضات الحكومية الدولية بوصفها المنبر المشروع والمناسب لمناقشة الإصلاح ومعالجة الظلم الذي لحق بأفريقيا وإقامة مجلس أمن أكثر تمثيلا يأخذ في الاعتبار الواقع الحالي للعالم ويرقى إلى مستوى توقعات شعوبنا من أجل كفالة السلام والأمن وتسوية المنازعات بالطرق السلمية والتمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

ولذلك فإننا نرحب بروح الحلول التوفيقية والمرونة التي سادت وبرهنت عليها المجموعات والوفود الحاضرة اليوم من أجل الحفاظ على هذه العملية ومواصلة المفاوضات بشأن هذا الموضوع في الدورة القادمة للجمعية العامة.

ولتكونوا مطمئنين إلى التزام المغرب ومساهمته البناءة في إطار الموقف الأفريقي المشترك وموقف مجموعة الدول العربية.

ودعا رؤساء دولنا وحكوماتنا بوضوح وبصوت موحد في الإعلان إلى بث روح جديدة في المناقشات المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن. ورددت مجموعات ووفود كثيرة هذه الرسالة أثناء المفاوضات الحكومية الدولية. وكانت تلك مهمتنا في الدورة الحالية للجمعية العامة وينبغي أن نواصلها في الدورة التالية. إن الإعلان لا ينتهي في نهاية الدورة الخامسة والسبعين. ونحن بحاجة إلى أمم متحدة متجذرة في الوفاء بمغزى "نحن الشعوب" كما يتجلى في ميثاق الأمم المتحدة، الآن وبعد الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للأمم المتحدة.

ونرى أن من الضروري مواصلة التقدم المحرز ونتائج الدورة الحالية في الدورة المقبلة للمفاوضات الحكومية الدولية للسماح بزيادة تضيق الخلافات المتبقية ومواصلة البناء على أوجه التقارب والإعلان. ويجب أن نفي بتعليمات رؤساء دولنا وحكوماتنا بأن نبث روحا جديدة في مفاوضاتنا. ويجب علينا المضي قدما وليس التراجع. ويجب علينا إحراز تقدم ليس من أجل إعادة إطلاق العمل بل لأجل العمل على تحقيق الهدف المنشود: إصلاح مجلس الأمن وتمكينه من تحمل مسؤولياته فضلا عن تحسين تمثيله للعالم الذي يعمل لأجله.

تؤيد بلدان الشمال الأوروبي تأييدا تاما التعديل الذي اقترحتة السفارة آل ثاني على مشروع المقرر الشفوي. ونحن على استعداد للإسهام في الحوار البناء لتحقيق تقدم ملموس ونحن نمضي قدما ونواصل المفاوضات في الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة بناء على عملنا في الدورة الحالية.

السيد ميموني (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): أود بداية أن أشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة العامة لاعتماد مشروع المقرر الشفوي بشأن تمديد المفاوضات الحكومية الدولية حول إصلاح مجلس الأمن. يؤيد وفد بلدي مع البيانين الذي ألقاهما الممثلان الدائمان لسيراليون والكويت بالنيابة عن لجنة الدول العشر ومجموعة الدول العربية على التوالي (انظر A/75/PV.80).

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري لالتزامكم الثابت، سيدي، بعملية إصلاح مجلس الأمن في الدورة الحالية. وأشكر أيضا الرئيستين

لكي يعكس آراء الدول الأعضاء بدقة. وسنواصل تأييد تصويده بدقة في الدورة المقبلة.

لقد قلت في مناسبات عديدة سابقة أنه لم يعد من الممكن استخدام المفاوضات الحكومية الدولية كستار من الدخان اليوم، وباعتماد مشروع المقرر الشفوي المعدل بشأن التمديد، سنمضي قدما إلى الدورة المقبلة على أمل أن نتمكن أخيرا من التكاتف لإحراز تقدم حاسم نحو إصلاح مجلس الأمن الذي طال انتظاره.

السيد هيرمان (الدانمرك) (تكلم بالإنكليزية): آخذ الكلمة باسم مجموعة بلدان الشمال الأوروبي - آيسلندا والسويد وفنلندا والنرويج وبلدي الدانمرك. وفي البداية، أود أن أقول إننا قد لا نكون بلدانا كبيرة. وقد لا نكون حتى مجموعة رئيسية في نظر الكثيرين، لكننا نود مع ذلك أن نسمع آراءنا واعتباراتنا.

وأود أن أبدأ بالإعراب عن خالص امتناننا للسفيريّتين فرونيّسكا، ممثلة بولندا، وآل ثاني، ممثلة قطر، على المشاركة في رئاسة دورة المفاوضات الحكومية الدولية لهذا العام بشأن إصلاح مجلس الأمن، وأتوجه بالشكر إلى السفارة آل ثاني على جهودها هنا خلال اليومين الماضيين لقيادة المشاورات بين الدول الأعضاء والمجموعات في محاولة لإيجاد سبيل للتوصل إلى توافق في الآراء.

تجري عملية المفاوضات الحكومية الدولية هذا العام بعد التأكيد القوي للإعلان المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة (القرار ١/٧٥) على ضرورة بدء إصلاح منظومة الأمم المتحدة وتوحيدها. ويجب ألا يكون ذلك مجرد كلمات جوفاء.

وعلى ألا ننسى أن الإصلاح الأخير لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية جعل الأمم المتحدة أكثر فعالية وصمودا في الاستجابة لجائحة مرض فيروس كورونا وأثبت لنا جميعا أنه من الممكن إصلاح منظومة الأمم المتحدة وتعزيز فعاليتها وقدرتها على الصمود. ومن المهم أن نحافظ على زخم إصلاح الأمم المتحدة ليشمل إصلاح مجلس الأمن أيضا.

ونؤيد تماما دعوتكم الحكيمة إلى توافق الآراء، سيدي. وكما قلتم بحق، فإن هذه العملية كانت دائما تسترشد بتوافق الآراء. عليه من الضروري بالنسبة لنا أن نحافظ على الطابع التوافقي لعملية المفاوضات الحكومية الدولية التي يجب أن تظل أساسا لعملا. ولدينا اعتقاد راسخا بأننا نخطر بتعميق خلافاتنا علاوة على تهديد تلك العملية المهمة بطرح مشروع المقرر الشفوي للتصويت.

ولذلك أعرب عن تأييد وفد بلدي لمشروع المقرر الشفوي كما قدم، وكذلك التعديل الذي اقترحه الممثل الدائم لقطر لإدراج إشارة إلى التزام رؤساء دولنا وحكوماتنا ببث روح جديدة في المناقشات المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن على النحو المبين في الإعلان المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة (القرار ١/٧٥). ويسرنا قبول جميع الدول الأعضاء والمجموعات المعنية للتعديل والحلول التوفيقية المقترحة ونرحب باتجاه الجمعية العامة الآن نحو التوصل إلى نتيجة مقبولة وتوافقية.

ختاما، أود أن أشكركم مرة أخرى، سيدي، على جهودكم الجديرة بالثناء ونهجمكم الشامل لكفالة اختتام عملية المفاوضات الحكومية الدولية بتوافق الآراء في الدورة الحالية.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد وفد باكستان البيان الذي أدلى به ممثل إيطاليا باسم فريق الاتحاد من أجل توافق الآراء.

وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا للممثل الدائم لقطر على دعوته لاقتراح من شأنه أن يقودنا إلى توافق في الآراء في الجمعية العامة بشأن تمديد أعمال المفاوضات الحكومية الدولية في الدورة الخامسة والسبعين إلى الدورة المقبلة. إن إسهام السفارة آل ثاني بمثابة شهادة أخرى على قيادتها الماهرة إلى جانب قيادة السفارة فرونييتسكا ممثلة بولندا لعملية المفاوضات الحكومية الدولية هذا العام.

وأود أيضا أن أعرب عن سعادتنا لعدم طرح مشروع التعديلات الشفوية التي اقترحتها بعض الوفود للتصويت لأن ذلك سيؤدي إلى نتائج كارثية.

المشاركيتين للمفاوضات الحكومية الدولية، السفيرتين علياء أحمد بن سيف آل ثاني ممثلة قطر ويوانا فرونييتسكا ممثلة بولندا على قيادتهما وجهودهما الجديرة بالثناء في توجيه هذه العملية الهامة.

وعلى الرغم من التحديات المتصلة بعملية المفاوضات الحكومية الدولية، نعتقد أنه يجب علينا أن نواصل العمل بشكل جماعي لإجراء إصلاح شامل يرجح أن يحظى بأكبر قدر من القبول السياسي. ونقدر أن مشروع المقرر الشفوي لهذا العام بشأن التمديد يشمل - بالإضافة إلى ورقة العناصر التي قدمتها الرئيستان المشاركتان حول أوجه التقارب والاختلاف بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة - الوثيقة الإطارية لعام ٢٠١٥ ومرفقها - الذي ما زلنا نؤيده تأييدا كاملا ويظل ذا أهمية خاصة بالنسبة لأفريقيا لأنه يعبر بدقة عن الموقف الأفريقي المشترك برمته إزاء جميع المجموعات الخمس.

وما زلنا ملتزمين بالمقرر ٥٥٧/٦٢ ونكرر تأكيد أهمية المفاوضات الحكومية الدولية بوصفها المحفل الشرعي الوحيد الذي يمكننا فيه مواصلة مسعانا الجماعي المتعلق بمسألة إصلاح مجلس الأمن. والجزائر ملتزمة بالإصلاح الشامل والهادف لمجلس الأمن، وتواصل الالتزام التام بالموقف الأفريقي المشترك بشأن إصلاح مجلس الأمن على النحو المبين في توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت. لقد حان الوقت لضمان تمثيل أفريقيا الكامل في مجلس الأمن.

ونرحب في هذا الصدد باستمرار وزيادة التأييد للموقف الأفريقي المشترك. ونعرب عن تقديرنا لإدراج هذا التأييد في ورقة العناصر التي قدمتها الرئيستان المشاركتان. ويود وفد بلدي أيضا أن يكرر الشواغل التي أثارته مجموعة الدول الأفريقية بشأن إغفال أي إشارة إلى إعلان سرت في الوثيقة الختامية للرئيستين المشاركتين.

لقد أقر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت بوصفهما ركيزتين من ركائز الموقف الأفريقي المشترك. ولذلك يجب الإشارة إليهما معا في أي وثيقة ختامية لأنهما يعبران أيضا عن التطلعات المشروعة لأفريقيا في معالجة الظلم التاريخي الذي لحق بها.

اليوم بشأن ضرورة العمل بتوافق الآراء، عندما نستأنف عملنا في المفاوضات الحكومية الدولية في الدورة المقبلة للجمعية العامة. ونأمل أن نكون قد شهدنا آخر أساليب الضغط والمناورات.

وتتطلع مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء إلى أن يعتمد بتوافق الآراء الاقتراح الذي قدمته الممثلة الدائمة لقطر، وتتطلع إلى المضي قدماً بأعمال المفاوضات الحكومية الدولية في العام المقبل على نفس الأساس.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نأسف لأنكم، سيدي الرئيس، مجبرون على عقد جلسة أخرى بشأن مسألة كان ينبغي حلها قبل أسبوع. وإنها لمعجزة أن جهود الممثلة الدائمة لقطر، السيدة آل ثاني، ساعدتنا على إحباط خطط بعض الجماعات في الجمعية العامة لإجراء تعديلات جذرية على مشروع المقرر، مما كان ليحرمه من توافق الآراء. فطابعه القائم على توافق الآراء هو حجر الزاوية في عملية المفاوضات الحكومية الدولية وضامن لأي تقدم.

وكما حذرنا في الجلسة السابقة بشأن هذه المسألة (انظر A/75/PV.80) أصبحت المناقشة تصادمية، الأمر الذي قد يعرض عملية المفاوضات الحكومية الدولية برمته للخطر. وقلنا في المرة الماضية، وسأكرر ذلك اليوم، إن ذلك تصرف غير مسؤول. لقد كان اعتماد مشروع المقرر الشفوي على وشك الفشل بسبب طموحات بعض البلدان التي لا تؤيدها غالبية الدول الأعضاء. وكان ذلك واضحاً جداً للجميع في الجلسة التي عقدت مؤخراً. وآمل أن يستخلص الجميع العبرة من الدروس المستفادة. فهذه هي الطريقة الوحيدة للحفاظ على توافق الآراء في هذه العملية، وهو أمر مهم جداً لنا جميعاً.

ولم يكن الحفاظ على التقدم المحرز هذا العام على المحك فحسب؛ بل كان التقدم المحرز في السنوات السابقة على المحك أيضاً. فلنكفل ألا تؤدي الخلافات على الطريق نحو الإصلاح إلى فقدان عناصر أكثر أهمية، مثل صيغة مفاوضاتنا.

ونود أن نعرب لكم، سيدي الرئيس، عن خالص امتناننا لقيادتكم وإشرافكم التقدير والفعال، الذي لا يمكن لومه، في هذه العملية. يتعلق

وأود أن أعرب مرة أخرى عن تقدير وفد باكستان العميق لكم، سيدي، على قيادتكم الحازمة الفعالة الشفافة والحكيمة للجمعية العامة هذا العام، بما في ذلك خلال عملية المفاوضات الحكومية الدولية. لقد قدمتم مستوى عالياً وممتازاً لقيادة الجمعية العامة. وكما ذكرت يوم الأربعاء الماضي (انظر A/75/PV.80) فإننا نأسف لبعض المداخلات التي قدمت آنذاك ونأمل أن يؤدي الاعتماد المتوقع بتوافق الآراء لمشروع المقرر الشفوي إلى استعادة كرامة وقسوة عمل الجمعية العامة ومكتب الرئيس الذي تعرض للاعتداء ظلماً في تلك المداخلات.

وطوال عملية المفاوضات الحكومية الدولية هذا العام تكررت في الإجراءات مطالب جائرة من بعض الوفود التي مارست ضغوطاً غير مرنة ومتكررة لقبول أهدافها غير المتكافئة وغير المنصفة. ولكن، كما اتضح في الجمعية العامة اليوم وفي الأسبوع الماضي، فإن أعضاء الجمعية العامة لا يعززون شعورهم بالاستحقاق. فقد أعادت مداولتنا خلال الأيام القليلة الماضية التأكيد على أن السبيل الوحيد لإحراز تقدم نحو التوصل إلى اتفاق بشأن إصلاح مجلس الأمن هو توافق الآراء.

يشمل إصلاح المجلس المصالح الأمنية الحيوية لكل دولة عضو. ولا يمكن سحقه بأساليب البلطجة والمناورات الإجرائية. وتحديدًا بسبب آثاره الهامة المترتبة على المصالح الوطنية وأمن الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة قاطبة، اتخذت الجمعية العامة بتوافق الآراء القرار ٣٠/٥٣ الذي ينص على أن أي قرار أو مقرر بشأن مسألة إصلاح مجلس الأمن لا يمكن اتخاذه إلا بأغلبية ثلثي مجموع أعضاء الجمعية العامة. ولا يمكن للمناورات الإجرائية أن تتحايل على تطبيق ذلك القرار الأساسي للجمعية العامة بشأن مسألة إصلاح مجلس الأمن.

وفي إطار إنشاء عملية المفاوضات الحكومية الدولية، أثبتت الجمعية العامة كذلك أن قراراتها ستتخذ بـ "أوسع اتفاق ممكن بين الدول الأعضاء" - وبعبارة أخرى بتوافق الآراء. إن مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء - التي تدعو، من خلال اسمها ذاته، إلى توافق الآراء - يسعدها أن قاعدة توافق الآراء قد سادت مرة أخرى اليوم. ويحدوني الأمل والتوقعات في ألا يُنسى غداً الدرس المستفاد

متوازنة عن المناقشات في المفاوضات الحكومية الدولية ونتائجها. غير أن فنزويلا تتفهم أيضاً الحاجة إلى تسخير الإمكانيات الكاملة لتعددية الأطراف. وبالتالي، فإننا نقدر مبادرة قطر الرامية إلى إيجاد توافق في الآراء ونوافق عليها باعتبارها أفضل طريقة لتنفيذ إصلاح مجلس الأمن.

السيد كينا (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): تعرب المملكة المتحدة عن امتنانها لكل جهودكم هذا العام، سيدي الرئيس، في تشجيع التقدم المحرز بشأن هذه المسألة الهامة. ونحن ممتنون بشكل خاص على جهودكم في تشجيع الدول الأعضاء على التوصل لمقرر مقبول لدى جميع الأطراف اليوم بشأن موضوع، اتضح من مناقشتنا في الأسبوع الماضي أنه حساس للغاية. وأود كذلك الإعراب عن امتنان المملكة المتحدة للسفيرة آل ثاني (قطر) والسفيرة فرونيتسكا (بولندا) على إدارتهما لعملية المفاوضات الحكومية الدولية في هذا العام، بما في ذلك عملهما في إعداد ورقة العناصر المشتركة المنقحة، التي أحييت عبر رسالة مؤرخة ٢٩ نيسان/أبريل.

كما أننا ممتنون على مداخلة السفيرة آل ثاني اليوم، التي تبدو، من البيانات التي استمعنا إليها حتى الآن، اقتراحاً حكيماً وبناء يحظى بتأييد واسع.

وما فتئت المملكة المتحدة تؤكد من خلال عملية المفاوضات الحكومية الدولية لهذا العام أننا لا نزال نؤيد بشدة الإصلاح الشامل لمجلس الأمن. كما أننا لا نزال ملتزمين بعملية المفاوضات الحكومية الدولية ذاتها والمشاركة الكاملة فيها. ومع ذلك، فقد قلنا أيضاً في عدد من المناسبات، في جميع مراحل عملية المفاوضات الحكومية الدولية لهذا العام، إننا نتعاطف مع أولئك الذين يعتقدون أن المناقشات الحالية تحركنا ببطء شديد نحو التوصل لنتيجة موضوعية. ومن جانبنا، ما برحنا نعرب عن استعدادنا للمشاركة في جميع السبل التي يمكن أن تمضي بالعملية قدماً بخطى متسارعة، بما في ذلك عن طريق الدخول في مفاوضات قائمة على النص.

وفي ضوء ذلك، تؤيد المملكة المتحدة الاقتراح الذي قدمته السفيرة آل ثاني اليوم بأن يدرج في مشروع المقرر الشفوي إشارة إلى الالتزامات

ذلك بالمفاوضات الحكومية الدولية وجلسة الأسبوع الماضي وجلسة اليوم. ونحن نعلم أنك حاولت بإخلاص اتخاذ مقرر قائم على توافق الآراء. ونحن على ثقة بأن هذا المقرر سيتخذ اليوم.

ومرة أخرى، نعرب عن امتناننا للممثلة الدائمة لقطر، السيدة آل ثاني، على حقيقة أن حلاً مقبولاً للطرفين للحالة، كما كنا نأمل، قد تم التوصل إليه في نهاية المطاف. ونأمل أن يتخذ اليوم مقرر شفوي يستند إلى توافق الآراء بشأن تمديد المفاوضات الحكومية الدولية إلى العام المقبل.

السيد رييس هيرناندس (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): يقدر وفد جمهورية فنزويلا البوليفارية عقد جلسة اليوم.

وتولي فنزويلا، كغيرها من الوفود، أهمية كبيرة لعملية المفاوضات الحكومية الدولية بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن لأننا نعتقد أن مجلس الأمن هو المحفل المناسب الذي يمكننا فيه تحقيق التوازن وضمان توافق الآراء بشأن إصلاح مجلس الأمن.

ويعتقد وفدنا أن الحوار الشامل والشفاف، القائم على توافق آراء جميع الأطراف، يمكن أن ييسر التوصل إلى حل شامل يحظى بدعم الدول الأعضاء. تلك هي الروح التي قادت الجولة الأخيرة من المفاوضات ونأمل أن تدفع المفاوضات المقبلة. كما أنها الروح التي وجهت الرئاسة بحكمة عندما منحت وقتاً أكبر لإجراء مشاورات بين الأطراف قبل اعتماد تدابير بشأن مشروع المقرر الشفوي.

وتشيد فنزويلا بجهود الميسرين المشاركين لتوجيه عملية المفاوضات، وقد أحاطت علماً بورقة العناصر المتعلقة بأوجه التقارب والاختلاف بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة. وكما ذكرنا في أيار/مايو، نعتقد أن الوثيقة مرجعية لا ينبغي اعتبارها أساساً للمفاوضات المقبلة لكونها موجزاً شخصياً صادراً عن الميسرتين المشاركتين.

ومنذ بداية هذه المناقشة، أيدت فنزويلا مشروع المقرر الشفوي الذي عممته الرئاسة في صيغته الأصلية لأنه، في رأينا، قدم صورة

بذلها الممثلان الدائمون لبولندا وقطر وقيادتهما. ويؤيد وفد بلدي تأييدا تاما الاقتراح الذي قدمته السيدة آل ثاني، الممثلة الدائمة لقطر، بهدف تحقيق توافق في الآراء.

إن اعتماد مشروع مقرر بتوافق الآراء ممارسة مستقرة منذ أمد بعيد. وأي محاولة لإدراج صياغة غير مقبولة في مشروع مقرر شفوي يمكن أن تعرض للخطر عملية المفاوضات الحكومية الدولية، أو حتى تنهيه. وينبغي معالجة مسألة إصلاح مجلس الأمن بطريقة مسؤولة ومهنية، استنادا إلى الاتفاق الذي يتم التوصل إليه بتوافق الآراء بين جميع الدول الأعضاء.

ووفقا للمقرر ٥٥٧/٦٢، تستند عملية المفاوضات الحكومية الدولية إلى مواقف الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية والتجمعات الأخرى للدول الأعضاء والمقترحات التي تقدمها، مما يوضح أن العملية تقودها الدول الأعضاء. ولا توجد ولاية للرئيسيتين المشاركتين لصياغة نصوص المفاوضات من دون توافق آراء الدول الأعضاء. وفي ذلك السياق، نفهم أن ورقة عناصر الرئيسيتين المشاركتين المتعلقة بآوجه التقارب والاختلاف بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة تظل ملاحظتهما الشخصية. ولذلك، لا يمكن استخدامها كأساس لمواصلة المفاوضات. وأي محاولة لاستخدام ورقة عناصر الرئيسيتين المشاركتين كأساس للمفاوضات الحكومية الدولية في المستقبل هي محاولة غير لائقة وتتعارض مع الفهم الحقيقي والعام لغالبية الدول الأعضاء بشأن المضي قدما في عملية المفاوضات الحكومية الدولية.

ويؤكد وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مرة أخرى ضرورة تجنب أي مبادرة للضغط على الدول الأعضاء عن طريق تحديد جداول زمنية مصطنعة أو الإصرار على إجراء مفاوضات قائمة على نص، مما يزيد من تعقيد العملية.

السيد جانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية): تعرب الصين عن بالغ تقديرها للدور القيادي الذي قام به رئيس الجمعية العامة وإسهاماته الممتازة في الدفع قدما بالمفاوضات الحكومية الدولية بشأن

التي قطعها قادتنا في الإعلان المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة ببث حياة جديدة في عملية إصلاح مجلس الأمن. وعلاوة على ذلك، وبما أنني لم تسنح لي الفرصة لقول ذلك في جلستنا السابقة، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأقول إن المملكة المتحدة كانت لتؤيد المقترحات التي قدمتها مجموعة الأربعة ومجموعة مقدمي مشروع القرار L.69 للاستناد في عملية المفاوضات الحكومية الدولية في العام المقبل بصورة رئيسية على ورقة العناصر المنقحة التي قدمتها الرئيستان المشاركتان بشأن آوجه التقارب والاختلاف المتعلقة بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة. وهذا يتماشى بالفعل مع ما اقترحناه في الاجتماع الأخير للمفاوضات الحكومية الدولية المعقود في ٤ أيار/مايو.

وفي رأينا، أن تلك المقترحات لا تتجاهل الوثيقة الإطارية لعام ٢٠١٥، التي تظل بوضوح وثيقة مرجعية قيمة. كما أن الاقتراح لا يصير على انتقال الأعضاء مباشرة إلى إجراء مفاوضات قائمة على نص، وهو أمر نعرف أن بعض الوفود لديها تحفظات واضحة عليه. غير أننا نعتقد أنه كان بالإمكان أن تكون تلك الصياغة إشارة تدل على نية الأعضاء في الالتزام بعدم تكرار المناقشات التي أجريناها بالفعل، بل بإيجاد طريقة ملموسة ومثمرة للمضي قدما.

ومع ذلك، وفي حين يبدو أن ذلك الاقتراح لا يحظى بتأييد توافقي في الوقت الحالي، فإننا نرحب بالمرونة التي أبدتها مجموعة الأربعة ومجموعة مقدمي مشروع القرار L.69 في الاعتراف به. بيد أننا نأمل أن تكون مناقشتنا في اجتماعات المفاوضات الحكومية الدولية للدورة السادسة والسبعين على مستوى القصد من هذا الاقتراح، الذي نفهم أنه يهدف إلى إحراز تقدم جوهري بشأن هذه المسألة ذات الأهمية الكبيرة لنا جميعا.

أخيرا، أود أن أعرب مرة أخرى عن امتنان المملكة المتحدة لكم، سيدي الرئيس، وللسفيرة آل ثاني ولجميع الوفود التي عملت جاهدة من أجل إبداء المرونة والتوصل إلى نتيجة توافقية اليوم.

السيد سونغ كيم (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): يعرب وفد بلدي عن بالغ التقدير للجهود المخلصة التي

جميع الأطراف وشواغلها. ومن شأن هذا الإصلاح أن يعود بالفائدة على جميع الدول الأعضاء وأن يجسد وحدتها ويساعد في كفالة تطوير الأمم المتحدة في الأجل الطويل، لا أن يخدم مصالح أقلية من البلدان. والصين على استعداد للعمل مع البلدان الأخرى في ذلك الاتجاه.

السيد إدريس (مصر) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد مصر البيانين اللذين أدلى بهما سفير سيراليون، باسم لجنة العشرة، وسفير الكويت باسم مجموعة الدول العربية (انظر A/75/PV.80)، والأعراب عن مواقفها الواضحة والمفصلة والتي لن أكررها.

نقدر الجهود التي تبذلها جميع الأطراف، وخاصة الممثلة الدائمة لقطر، سعادة السفارة علياء آل ثاني، من أجل توافق الآراء الذي تم التوصل إليه اليوم. ونقدر توجيه رئيس الجمعية العامة والجهود التي بذلتها السفارة فرونييسكا، ممثلة بولندا، بوصفها رئيسة مشاركة.

لم تُستحدث طبيعة المفاوضات الحكومية الدولية التي تمت بتوافق الآراء لتعقيد العملية. بل على العكس من ذلك، أرسيت الحكمة الجماعية مبدأً لأوسع درجة ممكنة من القبول السياسي لأننا كنا نعرف جيداً أنه لا يمكن الإكراه على الإصلاح أو فرضه. ولا يمكننا التصويت على إصلاح مجلس أمن جديد. لقد سادت تلك الحكمة اليوم. وبالفعل، وبغض النظر عن الخطى المتسارعة والنهج المختلفة التي ننتهجها، ننشاطر جميعاً مسعى مشتركاً نحو بلوغ مجلس أمن مُصلح وأكثر تمثيلاً وفعالية وكفاءة.

أكد وفدي مجدداً أكثر من مرة أن الوقت الحالي والذي يتعافى فيه العالم من جائحة مدمرة، هو الوقت المناسب لكي نكون بناءين، وأن نبني على الأشياء المشتركة، وأن نتحاشى المسائل التي يمكن أن تُجزأ العضوية العامة، والطابع التوافقي للمفاوضات الحكومية الدولية.

السيد إسبينوسا كانيسارس (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): تتضمن إكوادور إلى توافق الآراء بشأن اعتماد مشروع المقرر الشفوي اليوم، كما اقترح سابقاً. وكنا على استعداد لتأييد المشروع كما قدمتموه، سيدي الرئيس، في ١١ حزيران/يونيه، ولكنني أؤكد أنه يوجد اليوم عنصر أهم بكثير من الصياغة يجري الحفاظ عليه، ألا وهو توافق الآراء.

إصلاح مجلس الأمن. ويتمشى مشروع المقرر الشفوي بشأن تمديد المفاوضات الحكومية الدولية، الذي اقترحه رئيس الجمعية العامة في ١١ حزيران/يونيه، مع الممارسة المتبعة ويلبي توقعات الدول الأعضاء ومتطلبات التمديد التقني للمفاوضات الحكومية الدولية. ويحظى بتأييد أغلبية الدول الأعضاء.

ولن تؤدي عرقلة اعتماد الجمعية العامة لمشروع مقرر التمديد الذي اقترحه رئيس الجمعية العامة في آخر لحظة، ومحاولة إدراج عناصر مثيرة للجدل في المشروع إلا إلى خلافات ومواجهات، الأمر الذي سيقوض وحدة الدول الأعضاء ويشكل تدخلاً في عملية المفاوضات الحكومية الدولية. ومن الواضح أن هذا ليس نهجاً بناءً، وقد أعربت غالبية الدول الأعضاء بالفعل بوضوح عن معارضتها له.

واتباعاً للممارسة السابقة وفي مسعى نشط لتشجيع اعتماد الدول الأعضاء للمقرر بتوافق الآراء، استجابت السفارة آل ثاني، الرئيسة المشاركة لآلية المفاوضات الحكومية الدولية والممثلة الدائمة لقطر، خلال الأيام القليلة الماضية لنداء رئيس الجمعية العامة الوارد في رسالته المؤرخة ٧ حزيران/يونيه، بتمديد المفاوضات الحكومية الدولية إلى الدورة المقبلة. وقد أعربنا عن تقديرنا لتلك الجهود.

وبناء على توافق آراء الدول الأعضاء، اقترحت السفارة آل ثاني إدخال تعديلات على مشروع مقرر التمديد الذي اقترحه رئيس الجمعية العامة. ومن أجل الحفاظ على وحدة الدول الأعضاء والدفع قدماً بعملية المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن، ترحب الصين بتلك التعديلات. ونؤيد قيام رئيس الجمعية العامة بإدراجها في مشروع مقرر التمديد، لاعتماده بتوافق الآراء في جلسة اليوم. وسيكفل ذلك أن تظل عملية المفاوضات الحكومية الدولية على المسار الصحيح.

إن إصلاح مجلس الأمن هو عملية مستمرة لبناء توافق في الآراء. ولطالما اعتقدت الصين أن الهدف الأساسي للإصلاح هو تعزيز تمثيل وصوت البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية، في مجلس الأمن؛ وتدارك المظالم التاريخية التي تحملتها البلدان الأفريقية، على أساس توافق الآراء، والتوصل إلى مجموعة حلول تراعي مصالح

وفي اجتماع تلو الآخر، جرى الإعراب عن تأييد الموقف الأفريقي. ولذلك، من المهم ألا يضعف ذلك الدعم. وأي جهد لإضعافه لا بد من أن يعتبر مثيرا للقلق.

أود أن أقول بصفتي الوطنية إن وفدي يعترف بورقة عناصر الرئيسيتين المشاركتين المتعلقة بجوانب التقارب والاختلاف حيال مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن والمسائل ذات الصلة وزيادة عدد أعضائه، على النحو المنقح. وفيما يتعلق بهذه المسألة، من المهم الإشارة إلى توافق آراء إزولويني وإعلان سرت. وقد شغلت نحو ٥٤ دولة عضوا هذا المنصب لفترة طويلة. وهو أمر لا يمكننا تجاهله باستخفاف. ويجب أن نتفق أيضا على أهمية توافق الآراء، ويسرني جدا أن العديد من الوفود التي تكلمت عن ذلك.

نريد جميعا أن ننضم إلى توافق الآراء وينبغي أن نسعى جاهدين، سيدي الرئيس، إلى أن تقودنا إلى التوصل إلى توافق في الآراء. ومع ذلك، من المهم أيضا أن نقدر أن توافق الآراء لا ينبغي أن يكون الهدف الوحيد. إذ أن العدالة، في بعض الأحيان، أكثر أهمية. وينبغي لنا أن نتجنب وضعنا نتجاهل فيه ما يحدث على الصعيد الخارجي، من حيث كيفية النظر إلى الأمم المتحدة. وهذه مسألة مهمة جدا، وعلينا مضاعفة الجهود لتحقيق توافق موضوعي في الآراء أيضا حتى يتسنى إحراز تقدم. وهذا موقف نيجيريا.

نريد أن ننضم إلى توافق الآراء. ونحث الزملاء أيضا على تقدير حقيقة مؤداها أن توافق الآراء لا يمكن أن يكون غاية في حد ذاته؛ يجب أن يكون هناك تحرك جوهري. وإذا لم يكن الأمر كذلك، سنصل إلى نقطة يرى فيها مواطنو العالم أننا لا نفعل ما طلبوا منا القيام به، ولا سيما أولئك الذين يقودهم رؤساء الدول الأفريقية والموقف الأفريقي المشترك، ويستترشدون بالإعلان المتعلق بالاحتفال بالذكرى الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة.

أختتم بياني بتوجيه الشكر إلى جميع الوفود على عملها الذي ما انفك يبرهن على أن العملية إيجابية. وأود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على الحيز التي أتاحتموه لنا لمواصلة تضيق فجوة خلافتنا.

أود أن أهنئ السفيرة علياء آل ثاني، الممثلة الدائمة لقطر والميسرة المشاركة للعملية، وأنتم، سيدي الرئيس، على إدارتكم الفعالة لدفة العملية من أجل الحفاظ على توافق الآراء في إطار المفاوضات الحكومية الدولية.

عندما عللت موقفي من التعديلات المقترحة في ١١ حزيران/يونيه، أوضحت أن إكودور ستواصل تأييد الإعلان المتعلق بإحياء الذكرى الخامسة والسبعين للأمم المتحدة (القرار ١/٧٥) وتنفيذه. واليوم، نحمل أيضا جزءا هاما من ذلك الإعلان، أي الدعوة إلى بعث حياة جديدة في عملية إصلاح مجلس الأمن. ولو طرح الإعلان للتصويت، لجاءت نتيجة التصويت متناقضة مع هدفنا، أي إحراز تقدم بشأن إصلاح مجلس الأمن لنضمن بأن يكون المجلس أكثر فعالية وتمثيلا.

يشجع وفدي جميع الوفود الأخرى على الالتزام بضمان استمرار المناقشات المضمونة في الدورة المقبلة بطريقة بناءة. لذلك، سيتعين علينا تحاشي اتخاذ تدابير تفرق بين الوفود وتفاقم الخلافات فيما بينها.

السيد محمد باندي (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، يشكركم وفدي على الدعوة إلى عقد جلسة اليوم وعلى توفير القيادة للدفع قدما بالعملية. وإني شخصيا أثني عليكم، سيدي الرئيس، على حكمتكم في إعطاء المزيد من الوقت للناس لتضييق هوة خلافاتهم لأن ذلك قرار صعب للغاية. ومع ذلك، فهو قرار لن توجهه سوى الحكمة. وأشكركم على ذلك.

أشكر شقيقتنا، سعادة السيدة يوانا ورونیکا، ممثلة جمهورية بولندا، وسعادة السيدة علياء أحمد سيف آل ثاني، ممثلة قطر على تقانيهما في العمل المهم في المفاوضات الحكومية الدولية. ويسرني جدا أن قطر أخذت زمام المبادرة في دفعنا حتى نصبح متقاربين في هذه العملية.

يؤيد وفدي مواقف مجموعة الدول الأفريقية كما عرضها ممثل سيراليون باسم لجنة العشرة ومجموعة مقدمي مشروع القرار L.69 التي يرأسها وفد سانت فنسنت وجزر غرينادين (انظر A/75/PV.80).

والتوفيق ورحابة الصدر لضمان أن نتمكن من تحقيق السلام والمساواة، وإقامة العدل، وإزالة اختلال التوازن الذي كان قائما بالأمس. وفي الوقت نفسه، يجب أن نحافظ على الأساس والهياكل اللازمة لسلام دائم حقا ولتمثيل يحقق أحلامنا وتطلعاتنا، والذي به يمكننا نحن شعوب الأمم المتحدة أن نعمل معا بالفعل لإيجاد حلول للتحديات المشتركة التي تواجه البشرية على هذا الكوكب، الذي هو وطننا الوحيد.

السيد توني (تونغا) (تكلم بالإنكليزية): أثني على سيادتكم، سيدي، لإدارتكم المتواصلة لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين. وبظل وفد مملكة تونغا يدعم قيادتكم القديرة، لا سيما في هذه الأوقات الصعبة التي تنفشي فيها جائحة مرض فيروس كورونا الحالية. كما أثني على القيادة والعمل المضني لسعادة السيدة يوانا فرونيتسكا، الممثلة الدائمة لجمهورية بولندا، وسعادة السيدة علياء أحمد سيف آل ثاني، الممثلة الدائمة لدولة قطر، الرئيستين المشاركتين للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه ومسائل أخرى متصلة به.

إن وفد بلدي وأنا نؤيد مشروع المقرر الشفوي الذي قدمه رئيس الجمعية العامة بشأن إصلاح مجلس الأمن، على النحو الذي عُمد في رسالته المؤرخة ١١ حزيران/يونيه ٢٠٢١. وتوافق مملكة تونغا على توصية الرئيستين المشاركتين بتحديد أعمال المفاوضات الحكومية الدولية إلى الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة استنادا إلى الوثيقة المعنونة "ورقة عناصر الرئيستين المشاركتين بشأن أوجه التقارب والاختلاف حول مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة"، والتي أُرقيت برسالتهم المؤرخة ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٢١.

وتؤيد مملكة تونغا بناء توافق في الآراء من خلال الحوار والمشاورات المستمرة من أجل السعي إلى إيجاد حل شامل يخدم مصالح جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية مثل بلدي والبلدان النامية بصفة عامة.

ومن الواضح أن هناك اختلافات، ولكن فلنستمر في تضيق نطاقها. ولنؤمن أيضا بأن هناك نهاية للعملية. ولا بد من أن يحين الوقت الذي يجب أن ننتهي فيه من عملنا، فإذا لم يكن الحال كذلك، سنخسر العالم. أشكركم، سيدي الرئيس، على قيادتكم.

السيد بيريس (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على الأخلاق الرفيعة التي تحلّيت بها اليوم في سعيكم إلى توافق الآراء. ولا بد لي أيضا من أن أهنئ السفارة آل ثاني على الصيغة السحرية - هكذا سأصفها - التي توصلت إليها لبعث حياة جديدة في العملية.

لا تكفي المشاركة في ممارسة دلالات الألفاظ. علينا أن نأخذ الأمر إلى ما يتجاوز الخطابة. وعلينا أن نأخذ الأمر إلى ما يتجاوز الحياة لأن بث الحياة يعني في جوهره أننا نبعث الحياة في شيء ربما كان فاقدا للحياة. ولذلك، من المهم أن نتذكر أننا، ونحن نتحرك نحو السنة السادسة والسبعين لهذه المؤسسة النبيلة، التي تأسست على مبدأ "نحن شعوب الأمم المتحدة"، فإن النداء العاجل اليوم يتمثل في استغلال هذا الوقت للنظر في قضايا الإنصاف، والمساواة، والعدالة والالتزام بالنظر في كيفية التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هدف مشترك يرمي إلى حماية البشرية وتحقيق السلام العالمي لأسرتنا البشرية.

ولذلك نحث إخواننا وأخواتنا في الجمعية الذين يمثلون المجتمع العالمي على السعي الحثيث للعمل معا بتقان والتزام بتعددية الأطراف والحوار والدبلوماسية. فمن شأن ذلك أن يمكننا من تهيئة بيئة مواتية أكثر للسلم والأمن الدوليين، تكون فيها جميع الدول متساوية وتُعامل بوصفها الدول الأولى بالرعاية. ولا يكفي، كما قلت، أن نتشوق بالكلام عن المسائل المثارة - بل يجب أن نتحرك دون إبطاء لاستبعاد التوترات وانعدام الثقة بغية ضمان إحراز تقدم حقيقي، وبشكل ملموس، في تعزيز التزامنا بضمان السلم والأمن العالميين.

بعد عقود من المناقشات والجمود، بما في ذلك في الأيام القليلة الماضية، وفي أوقات عدم اليقين الحالية، يحدونا أمل جدي في أن نتمكن، ونحن ندخل الدورة المقبلة، من العمل معا بنفس المرونة

خلافاتها بطريقة بناءة من خلال العمل مع رئيس الجمعية العامة للتوصل إلى توافق في الآراء.

ونعتقد أن إندونيسيا ليست وحدها التي تشعر بالإرهاق من الجمود والطابع المتكرر لمناقشاتنا في المفاوضات الحكومية الدولية. يود وفد بلدي أن يدعو جميع البلدان ذات الفكر المتقارب إلى أن ترفع صوته، حتى نتمكن معا من إظهار الرغبة الجماعية في تعزيز الحوار بين المجموعات واستكشاف القواسم المشتركة بيننا. كما يتعين زيادة مشاركة الدول الأعضاء غير المنتسبة إلى أي مجموعة. تدعو إندونيسيا جميع المجموعات إلى تكثيف انخراطها مع بلدان من خارج مجموعتها. ونتطلع إلى أن نرى تلك الروح تسود في الجولة المقبلة من المفاوضات الحكومية الدولية، إلى جانب تحسين أساليب العمل لاستكشاف مجالات غير مألوفة من مناقشتنا.

نتطلع إلى الاستماع إلى مناقشات أكثر تفاعلا من جميع المجموعات في الجولة المقبلة من المفاوضات الحكومية الدولية. وستظل إندونيسيا نشطة في تعزيز النهج البناءة نحو إصلاح ذي مغزى وقابل للتنفيذ. وسنعزز جهودنا الرامية إلى تجاوز الخلافات بغية تحقيق مجلس أمن ديمقراطي يتسم بالفعالية والكفاءة.

السيد كباتامانغو (جمهورية أفريقيا الوسطى) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة بشأن إصلاح مجلس الأمن والمسائل ذات الصلة.

يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إريتريا بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية وممثل سيراليون بالنيابة عن لجنة العشرة (انظر A/75/PV.80).

إن مشروع المقرر الشفوي الذي اقترحه رئيس الجمعية العامة هو امتداد تقني للمفاوضات الحكومية الدولية، وفقا للممارسة السابقة، ويشكل تجسيدا متوازنا لمناقشات ونتائج المفاوضات الحكومية الدولية. واعتماد مشروع المقرر الشفوي هذا بتوافق الآراء في الجمعية العامة هو ممارسة راسخة منذ زمن طويل. وأي تشكيك في هذا التمديد التقني

تحقيقا لذلك وحتى أختتم، تفضل مملكة تونغا أن يُعتمد بتوافق الآراء مشروع المقرر الشفوي بشأن إصلاح مجلس الأمن الذي عرضتموه، سيدي، في رسالتكم المؤرخة ١١ حزيران/يونيه ٢٠٢١، بعد مشاورات مع الدول الأعضاء ومجموعات الدول.

السيد كوبا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى السفارة آل ثاني ممثلة قطر والسفيرة فرونييسكا ممثلة بولندا على قيادتهما لجولة المفاوضات الحكومية الدولية لهذا العام.

فيما يتعلق بمشروع المقرر الشفوي المعروض علينا اليوم، اسمحوا لي أن أبدأ بإعادة تأكيد مبدأنا في مداولاتنا بشأن إصلاح مجلس الأمن. يجب استنفاد جميع الجهود للتوصل إلى توافق في الآراء. ولا يزال هذا المبدأ يوجهنا، بما في ذلك خلال مداولات اليوم.

بوسع إندونيسيا أن تؤيد الإشارات التي حظيت بتوافق الآراء، وبالتالي يمكننا أن نؤيد الإشارة إلى الإعلان بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة (القرار ١/٧٥)، كما اتفق عليه قادتنا. ونود في الوقت نفسه أن نؤكد أن عملية المفاوضات الحكومية الدولية يقودها الأعضاء. إن الأمر متروك بالكامل للدول الأعضاء لدفع المفاوضات الحكومية الدولية قدما.

لذلك، وفي حين تؤيد الدول الأعضاء بقوة حق كل دولة عضو في تقديم أي مقترحات في هذه الجلسة، ينبغي لها أن تقدم مقترحات تهدف إلى تضيق هوة خلافاتنا بصورة بناءة بدلا من أن تزيد من انقسامنا. ونلاحظ أن هذه القاعة شهدت باستمرار عددا كبيرا من الأفكار والمقترحات. مع ذلك، وبغض النظر عن مدى فائدة تلك المقترحات، فإنها ستظل مجردة ما لم يكن هناك استعداد لتقديم تنازلات أو التعامل مع الخلافات بشكل بناء.

بدون هذا الاستعداد أو الجهود المبذولة للتوصل إلى توافق في الآراء، لن تصل المناقشة بشأن هذه المسألة إلى أي نتيجة. وفي هذا الصدد، نشيد بالسفيرة آل ثاني على اقتراحها، الذي يرمي إلى تحقيق توافق في الآراء، وكذلك بجميع المجموعات لاستعدادها لمعالجة

نود في البداية أن نعرب عن تقديرنا العميق لجهود السفارة يوانا فرونييتسكا والسفيرة علياء أحمد سيف آل ثاني بصفتي رئيسيتين مشاركتين للمفاوضات الحكومية الدولية التي توجت بوضع ورقة العناصر. كما نشكر السفارة آل ثاني على قيادتها في العمل بمهارة مع مختلف الوفود للوصول بنا إلى هذه النقطة اليوم.

لقد عززت تجربة جنوب أفريقيا في مجلس الأمن اقتناعنا بأن عدم وجود تمثيل أفريقي دائم ونقص تمثيل أفريقيا في فئة العضوية غير الدائمة يؤثران سلباً على قدرة المجلس على معالجة مسائل السلم والأمن في القارة معالجة ملائمة. ولذلك، من الأهمية بمكان أن نعالج ذلك الظلم التاريخي.

وتحقيقاً لتلك الغاية، ينبغي البدء في مفاوضات حقيقية قائمة على النص، لأن ذلك هو السبيل الوحيد لتحقيق الالتزامات التي قطعت في نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠) والإعلان المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة (القرار ١/٧٥).

وعلاوة على ذلك، نرى أنه من أجل الوفاء بالموقف الأفريقي المشترك، ليس أمامنا خيار سوى البدء بمفاوضات قائمة على النص. ونعتقد أنه ما كان لرؤساء الدول الأفريقية أن يقدموا لنا موقفاً مشتركاً إن لم تكن نيتهم إيجاد وسيلة لتحقيق ذلك في إطار العملية التي وفرتها الجمعية العامة.

ولئن أعرب عن رأي مفاده أن الاتحاد الأفريقي لم يقدم توجيهها واضحاً بشأن المشاركة في مفاوضات قائمة على النص، فإن الأهم من ذلك هو أن الاتحاد الأفريقي لم يمنع إحراز تقدم على هذا الأساس في أي قرار اتخذه. ففي عام ٢٠٠٥ أوضحت أفريقيا موقفها، مع اعتماد توافق آراء إزولويني، فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ذاكرة هدفها:

”أن تكون ممثلة تمثيلاً كاملاً في جميع هيئات صنع القرار التابعة للأمم المتحدة، ولا سيما في مجلس الأمن، الهيئة

يمكن أن يعرض للخطر عملية المفاوضات الحكومية الدولية أو أن يضع حتى حداً لها.

إن مجموعة الأربعة، في تعديلها المقترح لمشروع المقرر الشفوي، تحاول أن تعطي وثيقة الرئيسيتين المشاركتين مركز الأساس لعملية المفاوضات الحكومية الدولية في المستقبل. نحن لا يمكننا أن نقبل ذلك، لأن وثيقة الرئيسيتين المشاركتين لا تعكس الموقف المشترك والشامل للاتحاد الأفريقي، المكرس في توافق آراء إزولويني وإعلان سرت.

علاوة على ذلك، فإن الوثيقة الإطارية التي وزعها رئيس الجمعية العامة في عام ٢٠١٥، وهي الوثيقة المفضلة لمجموعة الدول الأفريقية، يمكن أن توفر، إلى جانب وثيقة الرئيسيتين المشاركتين، دليلاً مفيداً لعملية المفاوضات الحكومية الدولية في المستقبل.

ويتعلق مضمون تعديل مجموعة الأربعة بمسائل مثيرة للجدل للغاية ويلقى معارضة شديدة في المناقشات التي تجري في إطار المفاوضات الحكومية الدولية. ولا نعتقد أن هذا التعديل يفضي إلى نجاح المفاوضات الحكومية الدولية في المستقبل. وقد آن الأوان، في رأينا، للدفاع عن التمديد التقني بتأييد مشروع المقرر الشفوي لرئيس الجمعية العامة، وكذلك الدفاع عن الاتفاق العام وتوافق الآراء الأساسي للدول الأعضاء بشأن عملية المفاوضات الحكومية الدولية.

ونشيد في ذات الوقت بالجهود التي بذلتها سفيرا قطر وبولندا، ويسر وفد بلدي أن يرى توافق الآراء الذي ظهر بالفعل بشأن هذه المسألة.

السيدة جويني (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالإنكليزية): نشكركم، سيدي الرئيس، على إعادة الاجتماع بنا اليوم للنظر في مشروع المقرر الشفوي بشأن عملية تمديد المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثلاً سيراليون باسم لجنة العشرة وسانت فنسنت وجزر غرينادين بالنيابة عن مجموعة L.69 (انظر A/75/PV.80). ونود أن نثير النقاط التالية بصفتنا الوطنية.

رؤساء دولنا وحكوماتنا، بل والشعوب التي تتأثر يوميا بالنزاعات العنيفة وعدم الاستقرار .

السيد عثمان (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): يأخذ وفد بلدي الكلمة اليوم ليعيد تأكيد موقفه فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن وعمليته. كما نقدر وندعم الاقتراح الذي قدمته الممثلة الدائمة لقطر فيما يتعلق بتعديل مشروع المقرر الشفوي لرئيس الجمعية العامة.

ونعتقد أنه لكي نجعل إصلاح مجلس الأمن أكثر شرعية وتمثيلاً وديمقراطية ومساءلة ينبغي له أن يكون شاملاً، سواء من حيث أساليب عمله أو من حيث توسيع عضويته. ويشمل ذلك العمل على استكشاف نهج عملية لدفع عملية الإصلاح إلى الأمام، لا سيما في المجالات التي ما زالت توجد فيها اختلافات كبيرة. وينبغي أن يحظى إصلاح المجلس أيضاً بأكبر قدر ممكن من القبول السياسي بين الدول الأعضاء.

كما يود وفد بلدي أن يؤكد أن ماليزيا لا تنتمي إلى أية مجموعة فيما يتعلق بعملية إصلاح مجلس الأمن، على الرغم من وجود بعض أوجه التشابه بين مواقفها وموقفنا الوطني. وظل نهجنا في عملية الإصلاح على الدوام وموضوعياً وظللنا ثابتين في الدعوة إلى عملية إصلاح شاملة وشفافة تسترشد بالتشاور والحوار بين الدول الأعضاء. وأود أن أختتم ببياني بالتأكيد للجمعية العامة على التزام ماليزيا بالمضي قدماً بهذه العملية مع الدول الأعضاء الأخرى، مسترشدة بالتزام قادتنا بتنشيط المناقشة المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن.

السيدة ديم لابيي (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أشكر سفيرة بولندا، فرونييتسكا وسفيرة قطر، آل ثاني بالنيابة عن وفد بلدي، على جهودهما وعلى الوثيقة المتعلقة بنقاط التقارب والاختلاف. ونرحب بصفة خاصة بالتزام السفيرة آل ثاني ومقترحها، الذي مكننا من التوصل إلى حل بتوافق الآراء.

وتؤيد فرنسا التعديل المقترح لمشروع المقرر الشفوي، بينما تشدد على أن اقتراح مجموعة الأربعة مقبول وُضع وفقاً للأهداف التي نأمل في تحقيقها في إطار المناقشات المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن.

الرئيسية لصنع القرار في الأمم المتحدة بشأن المسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين“.

وأود أن أؤكد - أن ذلك يظل هدفنا الأساسي. ولذلك تشكر جنوب أفريقيا الدول الأعضاء على دعمها توافق آراء إزولويني وإعلان سرت. كما نشكركم، سيدي الرئيس، على ذكركم ذلك في الملخص الذي قدمتموه اليوم.

إن التأخير في إصلاح مجلس الأمن لن يساعدنا في صقل الوسائل العالمية للتصدي للأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين، أو في معالجة نقص التمثيل في المجلس لضمان قدرته على الوفاء بالتزامه بموجب ميثاق الأمم المتحدة بالعمل بمشروعية باسم عموم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

لقد تغير العالم وأعمال المجلس على مدى الأعوام الـ ٧٥ الماضية. وينطوي عدم معالجة التكوين العتيق لمجلس الأمن على خطر تكثيف الأسئلة المتواصلة التي تثار بشأن شرعية ومصداقية أهم هيئة في العالم مكلفة بصون السلم والأمن الدوليين، وهو أقدم الأهداف.

ونرحب بإدراج الالتزام الذي قطعه رؤساء الدول والحكومات، في الاحتفال بالذكرى الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، ببث حياة جديدة في المناقشة المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن. ونأمل أن يسمح لنا ذلك بالمضي قدماً على أساس وثيقة أيدناها جميعاً.

إننا نهدف، كدول أعضاء، إلى ضمان فعالية المفاوضات الحكومية الدولية عن طريق إجراء مناقشات للتمكين من الإصلاح السريع للمجلس. إن إعادة الممارسة السابقة المتمثلة في اعتماد مشروع قرار سنوي - بدلاً من اعتماد ولاية سنوية للمفاوضات الحكومية الدولية من خلال مشروع مقرر شفوي بدون أي سجل رسمي في قرارات الجمعية العامة - سيمثل خطوة ملموسة إلى الأمام، وبالتالي إعادة تنشيط التزامنا الجماعي الذي قطعناه على أنفسنا في ضوء الحاجة الملحة إلى الإصلاح.

ونعتقد أن هذا الهدف شيء يمكننا جميعاً أن ندعمه. ولذلك، من الضروري أن نبدأ في المضي قدماً وألا نأسف في خيانة نوايا

غير الرسمية التي عقدت خلال دورتها الخامسة والسبعين، كما هو مبين في الرسالة المؤرخة ١٢ أيار/مايو ٢٠٢١ التي بعث بها الرئيس المشاركان، وفي الوثيقة المعنونة "ورقة العناصر التي قدمتها الرئيستان المشاركتان حول أوجه التقارب والاختلاف بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة" التي عمت في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٢١، وكذلك مواقف الدول الأعضاء والمقترحات التي قدمتها، الواردة في النص ومرفقه الذي عمم في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٥، للمساعدة في إثراء أعمالها في المستقبل،

ثالثاً، ترحّب بالمشاركة النشطة والمبادرات والجهود المكثفة التي يبذلها رئيس الجمعية العامة، وتلاحظ مع التقدير الدور الفعال والجهود الملموسة التي اضطلع بها الرئيسان المشاركان بطريقة تشاورية بهدف الإصلاح الشامل لمجلس الأمن في وقت مبكر،

رابعاً، تقرر أن يجتمع الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن خلال الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة، إذا ما قررت الدول الأعضاء ذلك،

خامساً، تقرر أيضاً أن تدرج في جدول أعمال الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة البند المعنون "مسألة التمثيل العادل وزيادة عدد أعضاء مجلس الأمن والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن؟" تقرر ذلك (المقرر ٥٦٩/٧٥).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة لتعليل التصويت بعد التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت تقتصر على عشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد هيوستن (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن اتفاق مع زميلي الروسي، الذي قال بوضوح إنه ما كان ينبغي لنا أن نجري المناقشة اليوم. لماذا أقول ذلك؟ مع كل الاحترام الواجب، سيدي، سوف نتذكرون كيف انتقدت في الأسبوع الماضي مشروع مقرر التمديد دون مشاور مسبق مع المجموعات الرئيسية، وبدون مراعاة

وسنواصل جهودنا للمشاركة البناءة في العملية الحكومية الدولية، التي تكتسي أهمية كبيرة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة. كما ندعو جميع الوفود إلى إبداء نفس روح المرونة في المفاوضات، التي نأمل أن تؤدي ثمارها خلال الدورة المقبلة للجمعية العامة.

أخيراً، أود أن أشيد بكم باسم وفد بلدي، سيدي، على تفانيكم وجهودكم للتوصل إلى توافق في الآراء، فضلاً عن قيادتكم لهذه المناقشة، بما في ذلك إعادة عقد هذه الجلسة اليوم بغية التوصل إلى نتيجة مرضية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعنا إلى آخر متكلم تعليلاً للتصويت قبل التصويت.

نبت الآن في مشروع المقرر الشفوي بصيغته المعدلة شفويا.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة

تقرر أولاً، أن تعيد تأكيد الدور المحوري للجمعية العامة فيما يتعلق بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة به وكذلك التزام رؤساء الدول والحكومات الذين يمثلون شعوب العالم ببحث روح جديدة في المناقشات المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن.

تقرر ثانياً، أن تواصل فوراً المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن في الجلسة العامة غير الرسمية للجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين على النحو الذي تنص عليه مقررات الجمعية العامة ٥٥٧/٦٢ المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، ٥٦٥/٦٣ بء المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، ٥٦٨/٦٤ المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، ٥٥٤/٦٥ المؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، ٥٦٦/٦٦ المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، ٥٦١/٦٧ المؤرخ ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٣، ٥٥٨/٦٨ المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، ٥٦٠/٩٦ المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، ٥٥٩/٧٠ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٦، ٥٥٣/٧١ المؤرخ ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٧، ٥٥٧/٧٢ المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٨، ٥٥٤/٧٣ المؤرخ ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٩ و ٥٦٩/٧٤ المؤرخ ٣١ آب/أغسطس ٢٠٢٠، بناء على الجلسات

الرئيسيتين المشاركتين بأنه ينبغي إعطاء الأولوية لورقة العناصر استنادا إلى الوثيقة الإطارية. ولذلك لا أفهم لماذا يعتبر ذلك مطلباً جائراً.

أخيراً وليس آخراً على الصعيد الإيجابي: لقد استفدنا مرة أخرى من براعة زميلتنا ممثلة قطر، السفيرة آل ثاني التي كان أدائها ممتازاً في تحقيق أفضل النتائج في ظل وضع اتسم بالتعقيد الشديد. وأود أن أشكرها على جهودها الدؤوبة خلال الأيام القليلة الماضية.

وفي حين أن هناك عدة إيجابيات، يجب أن نعرب أيضاً عن أسفنا من حيث الموضوع، لعدم إحرازنا التقدم الذي كنا نأمل به. ما الذي كنا نبتغي تحقيقه؟ لقد أردنا أن نحقق ما دعا إليه ممثل الاتحاد الأفريقي خلال المفاوضات الحكومية الدولية، أي الخروج من هذه العملية بنص موحد واحد. وأردنا المضي في اتجاه ما دعا إليه زميلنا ممثل جنوب أفريقيا في وقت سابق: المفاوضات القائمة على النص، لأن هذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكننا بها تحقيق تطلعات الشعوب التي تراقب عملنا.

ونرى أن اقتراح الرئيسيتين المشاركتين بإعطاء الأولوية لورقة العناصر التي ستسترشد بالوثيقة الإطارية، كان كافياً لأن يشمل موقف الاتحاد الأفريقي. لقد سمعنا أن الاتحاد الأفريقي لم يكن راضياً تماماً عن ذلك ونحترم موقفه. إن مجموعة الأربعة ملتزمة التزاماً كاملاً بالموقف الأفريقي المشترك، ونطلب أن يشار بوضوح في ورقة العناصر إلى الموقف الأفريقي في الدورة السادسة والسبعين. كما نطلب من جميع الزملاء هنا أن يقولوا بوضوح ما إذا كانوا ملتزمين بالموقف الأفريقي، ونطلب كذلك من البلدان التي ضغطت بعد ذلك على الممثلين هنا أو في العواصم لمنع الوفود من طلب مفاوضات قائمة على النص أو نص واحد أن توقف ذلك. وفي هذا الصدد، لا يسعني إلا أن أردد ما قاله زميلي الباكستاني في وقت سابق: أمل أن أرى نهاية لأساليب الضغط هذه.

وأود أيضاً أن أعاود تناول شيء ربما كان من وجهة نظري أهم بيان سمعته اليوم والذي جاء مرة أخرى من سلفكم، سيدي الرئيس، سفير نيجيريا. لقد قال إن توافق الآراء جيد ولكنه ليس هدفاً في حد ذاته. ويجب أن يكون هدف هذه الجمعية إصلاح مجلس الأمن. وكما

ولاية رؤساء الدول والحكومات المتعلقة ببث روح جديدة في مناقشاتنا ودون تناول مقترحات الرئيسيتين المشاركتين التي سعت بوضوح إلى تحديد أولويات ورقة العناصر (انظر A/75/PV.80).

عليه وبينما كان بإمكاننا أن نمنع ذلك، لا بد لي من القول باتفاقي معكم، سيدي، على أن مناقشة الأسبوع الماضي كانت مناقشة مفعمة بالحياة. عموماً كان من المفيد أننا عقدنا المناقشة لأنها بددت الغموض من مناقشاتنا. وقد بثت تلك المناقشات، بما في ذلك مناقشات اليوم، على الهواء مباشرة، مما أتاح للجمهور فرصة لمتابعة مناقشاتنا. وينبغي أن نواصل إجراء مناقشات المفاوضات الحكومية الدولية في العلن وأن نبثها على قناة الأمم المتحدة التلفزيونية عبر الإنترنت وأن ننشر الوثائق.

لماذا ذلك؟ هنا أود أن أواصل ما قاله سلفكم، رئيس الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين، وهو أن ما نفعله هنا موجه للجمهور خارج القاعة الذي يتطلع إلى أن تؤدي الأمم المتحدة دورها ويتطلع إلى أن تجسد الأمم المتحدة حقائق العالم اليوم. وأعتقد أن بوسعنا جميعاً هنا أن نعترف بأن تشكيل مجلس الأمن، الذي شهد تغييراً آخر مرة في الستينات، لا يمثل واقع اليوم. إن شعوب العالم تطالبنا عن حق باتخاذ إجراءات والتوصل إلى نتيجة في هذا الشأن.

وبالتالي كانت تلك تجربة إيجابية وأتني عليك، سيدي، على استعدادك لتغيير مشروع المقرر الشفوي. ومن الإيجابي أيضاً أن دعوة رؤساء الدول والحكومات إلى بث روح جديدة في المناقشات المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن قد أشير إليها الآن في المقرر الذي اتخذناه للتو (المقرر ٥٦٩/٧٥).

ولكن لا بد لي من الإعراب عن دهشتي لأن يرى بعض زملائي، بمن فيهم زميلي ممثلاً باكستان والصين، أن المقترحات المقدمة، بما في ذلك اقتراح مجموعة الأربعة بإضافة إشارة إلى بث روح جديدة في المناقشات - عناصر مثيرة للجدل أو مطالب جائرة. ماذا كانت مطالبنا؟ لقد تمثلت مطالبنا في أن يدرج في مشروع المقرر استنتاج

اليوم ليست ساخنة ولا باردة والمناخ جيد جداً هنا. ولذلك أود أن أعلل صمتي المستمر لممثل دولة عضو معروف في نيويورك بأنه رجل يتحدث بصراحة وقد أدلى بملاحظات انفعالية جداً - أعتقد أنها كانت أثناء الجلسة أو قبلها - لا تتماشى مع التقاليد الدبلوماسية للجمعية العامة.

وأود أيضاً أن أكون صادقاً. اسمي فولكان. وفولكان يعني البركان. وكما ذكرت ممثلة إيطاليا، السيدة ماريا أنجيلا تسابيا، هنا ذات مرة، هناك نوعان من البراكين. ما هو نوع إتنا؟ إنه يقذف الدخان والرماد في ثوران مستمر لكنه لا يدمر. يسمونه "لا مونتانا"، أي الجبل، وبينما يعجبون به فإنهم يصلون أيضاً لإبقائه هادئاً. أما البركان الخطير فهو فيزوف الصامت. في اليوم الذي يثور فيه، سينشر دماراً هائلاً. لقد بقيت صامتاً ولم أرد على الممثل في ذلك الوقت، ولكنني لا أريد سوى أن أوضح أن صمتي كان يتماشى مع أسلوب بركان فيزوف.

بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٢٧ من جدول الأعمال.

البند ٧٦ من جدول الأعمال (تابع)

المحيطات وقانون البحار

(أ) المحيطات وقانون البحار

مشروع المقرر (A/75/L.96)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سنغافورة لعرض مشروع المقرر A/75/L.96.

السيد خنغ (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن السفارة رينا لي، رئيسة المؤتمر الحكومي الدولي لوضع صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام، يشرفني أن أعرض مشروع المقرر A/75/L.96 بشأن تأجيل الدورة الرابعة للمؤتمر.

ذكرنا زميلي الباكستاني، هناك شرط للتصويت. وعلينا أن نقبل ذلك بأغلبية الثلثين. ولذلك ينبغي ألا نمنع التصويت. وأعتقد أن التصويت على التعديلات لن يكون كارثة. ولم لا؟ لم لا نفعل ذلك؟ لن يكون لدينا أبداً اتفاق بين ١٩٣ بلداً على حل؛ وسيكون هناك أيضاً بعض البلدان التي لن يعجبها الحل. وبالتالي فلنضع ذلك في اعتباراتنا.

وأتمنى للجمعية العامة حظاً سعيداً في دورتها السادسة والسبعين، وآمل أن ينجح من يخلقونا في بث حياة جديدة وأن يستجيبوا لتطلعات الشعوب التي تتطلع إلينا وإلى عملنا. فهم ينظرون إلى ما إذا كنا قادرين على حل المسائل بالفعل وتقديم الاستنتاجات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن خالص تقديري لسعادة السيدة يوانا فرونيستسكا، الممثلة الدائمة لبولندا لدى الأمم المتحدة، وسعادة السيدة علياء أحمد سيف آل ثاني، الممثلة الدائمة لقطر لدى الأمم المتحدة، اللتين أجرتا باقتدار وبصبر المناقشات والمفاوضات المعقدة بشأن مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عضويته والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن. كما أشكر السفيرة آل ثاني على مساهمتها في التوصل إلى توافق في الآراء خلال الأيام القليلة الماضية. وأنا على ثقة بأن أعضاء الجمعية يشاركونني الإعراب لهما عن خالص تقديرنا.

وفي هذه المرحلة، أود أيضاً أن أطلع الدول الأعضاء على بعض آرائي بشأن إجراء المناقشات في المرحلة الأخيرة من تلك المفاوضات. لقد عملت لدى رئيس قال إن سنة واحدة تكون في بعض الأحيان قصيرة جداً ولكن يوماً واحداً أطول مما ينبغي. ولذلك، بوصفي كبير مفاوضي بلدي لدى الاتحاد الأوروبي، فقد تعلمت الكثير من الأمور عن المفاوضات. وخلال الأشهر العشرة التي أمضيتها هنا في الجمعية العامة، تعلمت أيضاً مدى صعوبة التوصل أحياناً إلى توافق في الآراء، ولكن أيضاً أن المهم هو إيجاد سبل للقيام بذلك.

وربما فوجئت بعض الوفود برويتي ألترم الصمت المطبق عندما أشار ممثل واحد على الأقل من الدول الأعضاء شخصياً إلى بعض أوجه الخطأ في التزامي الصمت. وسأخذ بالكلمات التي أعرب عنها زميلي المصري، الذي قال إن القاعة ساخنة جداً الآن. ولكن القاعة

(تولى الرئاسة نائب الرئيس ماسوكو (إيسواتيني) .

وقد قدم مشروع المقرر بسبب الحالة المستمرة لمرض فيروس كورونا. وقبل تقديمه، استشار الرئيس أعضاء مكتب المؤتمر والوفود بشأن ما إذا كان ينبغي أن تستمر الدورة الرابعة كما هو مقرر في آب/أغسطس. وشملت ردود الفعل شواغل بشأن القيود المحتملة على مشاركة الوفود، الناشئة عن استمرار القيود المفروضة على السفر.

ويقترح مشروع المقرر أن تقرر الجمعية العامة تأجيل الدورة الرابعة للمؤتمر إلى أقرب موعد ممكن في عام ٢٠٢٢، ويفضل أن يكون ذلك خلال النصف الأول من العام. كما يقترح أن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام تقديم الدعم والخدمات اللازمة للمناقشات التي تجري على الإنترنت في عام ٢٠٢١.

ونأمل أن تعتمد الجمعية مشروع المقرر هذا دون تصويت.

الرئيس بالنياية (تكلم بالإنكليزية): نشرع الآن في النظر في

مشروع المقرر A/75/L.96.

وفي هذا الصدد، أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم

بالإنكليزية): يصدر هذا البيان وفقاً للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

بموجب أحكام الفقرتين الأولى والثانية من منطوق مشروع المقرر

A/75/L.96، تقرر الجمعية العامة تأجيل الدورة الرابعة للمؤتمر إلى

أقرب موعد ممكن متاح في عام ٢٠٢٢، ويفضل أن يكون ذلك

خلال النصف الأول من العام، وتطلب إلى الأمين العام عقد الدورة

الرابعة للمؤتمر مع توفير خدمات مؤتمرات كاملة بما في ذلك الوثائق،

حسب الاقتضاء، لمدة ١٠ أيام في المواعيد التي يحددها الأمين العام،

بالتشاور مع رئيسة المؤتمر الحكومي الدولي؛ وتطلب أيضاً إلى الأمين

العام تقديم ما يلزم من الدعم والخدمات لعقد مناقشات على الإنترنت

بدعوة من رئيسة المؤتمر الحكومي الدولي في عام ٢٠٢١.

وتتصل الأنشطة المشار إليها في مشروع المقرر بالبرنامج

١، شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة

المؤتمرات، والبرنامج ٢٤، التواصل العالمي، والباب ٢، شؤون الجمعية

العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات، والباب

٢٨، التواصل العالمي، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٢،

على النحو المعروض في A/76/6 (Sect.2) و A/76/6 (Sect.28).

وعملاً بالطلب الوارد في الفقرة الثانية من منطوق مشروع المقرر،

ستتألف الدورة الرابعة للمؤتمر في نيويورك في عام ٢٠٢٢ من ٢٠

جلسة، واحدة في الصباح وواحدة بعد الظهر، على مدى ١٠ أيام، مع

تقديم الترجمة الشفوية بجميع اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة، مما

يشكل إضافة إلى عبء عمل اجتماعات إدارة شؤون الجمعية العامة

والمؤتمرات في عام ٢٠٢٢. وفيما يتعلق بطلب خدمات الوثائق،

فبينما يشكل إضافة إلى عبء العمل المتعلق بالوثائق في الإدارة في

عام ٢٠٢٢، لم يتم بعد تحديد الاحتياجات بالكامل وستستند إلى نتائج

المشاورات المزمع إجراؤها في عام ٢٠٢١. وينبغي تقديم الخدمات

المطلوبة على افتراض أن الجدول الزمني لتقديم الوثائق وتجهيزها،

فضلاً عن مواعيد المؤتمر، تحدد بالتشاور مع إدارة شؤون الجمعية

العامة والمؤتمرات. وبالإضافة إلى ذلك، من المتوخى توفير احتياجات

البت المباشر على شبكة الإنترنت بجميع اللغات الرسمية طوال مدة

المؤتمر في عام ٢٠٢٢.

وبناء على ذلك، فإن اعتماد مشروع المقرر A/75/L.96 ستترتب

عليه آثار في الميزانية تتراوح بين ٥٢٠ ٠٠٠ دولار و ٦٠٠ ٠٠٠

دولار في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٢ ضمن الباب

٢، شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة

المؤتمرات، والباب ٢٨، التواصل العالمي.

وعملاً بالطلب الوارد في الفقرة الثالثة من منطوق مشروع المقرر،

ستقدم خدمات لثلاث إلى أربع جلسات على الإنترنت في عام ٢٠٢١،

تمتد كل منها لثلاث ساعات بحد أقصى، ومن المفهوم أن خدمات

الترجمة الشفوية لن تكون مطلوبة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع المقرر A/75/L.96؟

اعتمد مشروع المقرر A/75/L.96 (المقرر ٧٥/٥٧٠).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (أ) من البند ٧٦ من جدول الأعمال.

البند ١٣٠ من جدول الأعمال (تابع)

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى

(ع) التعاون بين الأمم المتحدة ومنتدى جزر المحيط الهادئ

مشروع القرار (A/75/L.98)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل توفالو لعرض مشروع القرار A/75/L.98.

السيد لالونيو (توفالو) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/75/L.98، المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنتدى جزر المحيط الهادئ"، باسم أعضاء المنتدى.

إن مشروع القرار هو استكمال للقرار ٧٣/٣٣٢، ويقيم مختلف التطورات على مدى السنتين الماضيتين، ويشجع في الوقت ذاته على زيادة التعاون بين الأمم المتحدة ومنتدى جزر المحيط الهادئ. وأود أن أبرز بعض التحديات الهامة في مشروع قرار هذا العام.

تؤكد ديباجة مشروع القرار أهمية العمل الجماعي لمنطقة المحيط الهادئ فيما يتعلق بالإدارة المشتركة للمحيط الهادئ، ويعترف بضعف منطقتنا أمام آثار تغير المناخ باعتباره أكبر تهديد على الإطلاق لسبل عيش شعوب المحيط الهادئ وأمنها ورفاهها.

تشجع الفقرة ١ من المنطوق على تحديد موعد للاجتماع المقبل بين الأمين العام وقادة منتدى جزر المحيط الهادئ في أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، على هامش المناقشة العامة.

وفي سياق القرار ٧٥/٢٣٩، أقرت الاحتياجات ذات الصلة، بمقدار ٨٠٠ ٥٩٥ دولار، بما في ذلك إعادة تقدير التكاليف، بموجب الباب ٢ من الميزانية البرنامجية لعام ٢٠٢١، للدورة الرابعة للمؤتمر الحكومي الدولي، التي طلب عقدها في الفترة من ١٦ إلى ٢٧ آب/أغسطس. وحتى تاريخ هذا البيان الشفوي، قدرت الاحتياجات من الموارد اللازمة للمناقشات عبر الإنترنت في عام ٢٠٢١ بمبلغ ٦٤٠ دولارا للاجتماع الواحد، أي ما يقدر بإجمالي قدره ٥٦٠ ٢ دولارا. وسيتم رد الفرق بين الميزانية المعتمدة لعام ٢٠٢١ والنفقات النهائية في سياق تقرير الأداء المالي لعام ٢٠٢١، الذي سيقدم إلى الجمعية العامة خلال الجزء الرئيسي من دورتها السابعة والسبعين.

وختاماً، إذا ما اعتمدت الجمعية العامة مشروع المقرر A/75/L.96، فستقدم الأمانة العامة تقريراً عن التقديرات المنقحة إلى الجمعية العامة خلال الجزء الرئيسي من دورتها السادسة والسبعين، يبين تفاصيل الاحتياجات الإضافية المطلوبة في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٢.

وقد عممت البيانات التي قرأتها للتو من خلال الحيز العام على البوابة الإلكترونية للوفود e-deleGATE وستتاح في يومية الأمم المتحدة تحت وصلة البيانات الإلكترونية للجلسة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر A/75/L.96 المعنون "المؤتمر الحكومي الدولي لوضع صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام".

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع المقرر، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة في الوثيقة، انضمت البلدان التالية أيضاً إلى مقدمي مشروع المقرر A/75/L.96: سان تومي وبرينسيبي، وسري لانكا، والسنغال، وغينيا الاستوائية، وغينيا - بيساو، والفلبين، والكاميرون، ونيجيريا.

وأخيراً، تنوه الفقرتان ١٩ و ٢٠ بالتنفيذ الجاري لاستعراضات المكاتب المتعددة الأقطار وترحبان بالتقدم المحرز حتى الآن في إنشاء مكتب متعدد الأقطار في شمال المحيط الهادئ.

وبالنيابة عن منتدى جزر المحيط الهادئ أود أن أشكر جميع الوفود على مشاركتها البناءة طوال المفاوضات، ونعرب عن خالص امتناننا للدعم القيم الذي تقدمه الوفود التي شاركت في تقديم مشروع القرار. إننا نرحب باعتماد الجمعية العامة لمشروع القرار هذا بتوافق الآراء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/75/L.98 المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنتدى جزر المحيط الهادئ".

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة في الوثيقة، أصبحت البلدان التالية أيضاً من مقدمي مشروع القرار A/75/L.98: ألبانيا، النمسا، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، كوستاريكا، غينيا الاستوائية، فنلندا، غامبيا، غينيا - بيساو، هنغاريا، إيطاليا، لايتفيا، لبنان، ليختشتاين، ليتوانيا، ملديف، مالطة، الجبل الأسود، هولندا، نيجيريا، باراغواي، بولندا، قطر، رومانيا، سان تومي وبرينسيبي، سلوفاكيا، السويد، سويسرا، تايلند.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/75/L.98؟

اعتمد مشروع القرار A/75/L.98 (القرار ٢٨٨/٧٥).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): قبل إعطاء الكلمة للمتكلمين تعليلاً للمواقف، أود أن أذكر الوفود بأن تعليقات المواقف تقتصر مدتها على ١٠ دقائق، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد كوبا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): طلب وفد بلدي الكلمة للإعراب عن موقفنا بشأن القرار ٢٨٨/٧٥، المعنون "التعاون بين الأمم

في الفقرة ٥، نرحب بالاجتماع الرفيع المستوى الذي عُقد في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ لاستعراض التقدم المحرز في معالجة أولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال تنفيذ إجراءات العمل المعجل لهذه الدول (مسار ساموا) واعتماد إعلانها السياسي في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ (القرار ٣/٧٤)، الذي أعاد فيه رؤساء الدول والحكومات تأكيد التزامهم بتعزيز التعاون مع الدول الجزرية الصغيرة النامية وتأكيد الدعم لها في سياق التنمية المستدامة.

وتذكر الفقرة ٦ بالقرار ٧٥/٢١٥، المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، بشأن متابعة وتنفيذ مسار ساموا واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، والذي يشار فيه بقلق بالغ إلى الخطر الذي تشكله جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) على صحة الإنسان وسلامته ورفاهه وعلى التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية المتوخاة في مسار ساموا وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ونذكر في الفقرة ٧ بالمقرر ٧٤/٥٤٨، بشأن تأجيل مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى لعام ٢٠٢٠ لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، الذي سيعقد في لشبونة.

وفي الفقرة ٩، نقر بالعواقب الاقتصادية والاجتماعية الوخيمة والبعيدة المدى والدائمة لجائحة كوفيد-١٩ على التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية المتوخاة في مسار ساموا وخطة عام ٢٠٣٠، وننوه بدعم الأمم المتحدة للمسار الإنساني لمنتدى جزر المحيط الهادئ بشأن كوفيد-١٩ بوصفه تصدياً موحداً ومنسقاً لهذه الجائحة.

وتعرب الفقرة ١٠ عن الحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي للآثار الضارة لتغير المناخ، بما في ذلك الآثار المتصلة بارتفاع مستوى سطح البحر والظواهر الجوية الشديدة، التي لا تزال تشكل خطراً كبيراً على الدول الجزرية الصغيرة النامية وعلى جهودها لتحقيق التنمية المستدامة.

في ٥ آذار/مارس اعتمد برلماننا الوطني، نيتيلاً، قراراً يوافق على إدانة الاتفاق المنشئ لمنتدى جزر المحيط الهادئ وأي اتفاقات سابقة ذات صلة سارية المفعول. لقد أختتمت عمليتنا الدستورية تماماً. وأحيل ذلك التنديد إلى الوديع المحدد للاتفاق في ٩ آذار/مارس، وسيسري الانسحاب القانوني الكامل من ذلك الاتفاق بعد عام ويوم واحد من ذلك التاريخ.

وتشيد جمهورية جزر مارشال باستمرار التعاون السياسي الرفيع المستوى بين ممثل المنتدى وأعضاء تجمع مؤتمر قمة رؤساء ميكرونيزيا بشأن هذه المسألة. وإذا لم يحدث تغيير في الوضع الراهن، فإن جمهورية جزر مارشال تلاحظ أن جوانب الفقرات ٤ و ١١ و ١٤ و ١٦ من القرار ٢٨٨/٧٥ قد لا تنطبق على نحو مباشر على جزر مارشال بمجرد بدء النفاذ القانوني الكامل لانسحابنا من المنتدى. بيد أننا نرحب بالقرار وانطباقه على بقية أعضاء المنتدى.

لا تزال جمهورية جزر مارشال عضواً في العديد من الوكالات التقنية في منطقة جزر المحيط الهادئ. وهي ملتزمة بالعمل مع الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ والشركاء الآخرين في خدمة المصالح الإقليمية المشتركة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تختتم نظرها في البند الفرعي (ع) من البند ١٣٠ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٠.

المتحدة ومنتدى جزر المحيط الهادئ". لقد انضم وفد بلدي إلى توافق الآراء ويرحب باتخاذ القرار. ونود في هذا الصدد أن نبرز ثلاث نقاط. أولاً، يشيد وفد بلدي بجهود توفالو وقيادتها في إدارة التفاوض على القرار. ولقد شاركت إندونيسيا مشاركة بناءة طوال المفاوضات. إن موقفنا المبدئي هو أننا نؤيد القرارات التي تعزز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، بما فيها منتدى جزر المحيط الهادئ.

ثانياً، نتشارك إندونيسيا مع البلدان الجزرية في المحيط الهادئ في مصالح مشتركة عديدة، والتي تشمل قضايا متعددة، مثل تغير المناخ، والحد من مخاطر الكوارث، والزراعة، ومصائد الأسماك، والسياحة، فضلاً عن تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة. ونود أن نؤكد من جديد التزامنا بتعزيز مجموعتنا مع البلدان الجزرية في المحيط الهادئ من أجل التصدي للتحديات المشتركة، بما في ذلك من خلال بناء القدرات والتعاون التقني.

ثالثاً، يود وفد بلدي مع ذلك أن ينأى بنفسه عن الصياغة المحددة في الفقرة الخامسة من الديباجة. ونعيد مرة أخرى تأكيد تحفظنا على وثيقة البيان الصادرة عن منتدى جزر المحيط الهادئ التاسع والأربعين لأسباب ذكرناها خلال الجلسة العامة ١٠٢ للجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين (انظر A/73/PV.102).

السيدة كابوا (جزر مارشال) (تكلم بالإنكليزية): نتعامل جمهورية جزر مارشال مع القرار ٢٨٨/٧٥ بوصفها دولة جزرية في المحيط الهادئ وصديقة وشريكة وثيقة لجميع الدول في منطقتنا الجزرية دون الإقليمية في المحيط الهادئ. إننا فخورون بانضمامنا إلى توافق الآراء في اتخاذ القرار.